اعتراض شهاب الدِّين المَقَّرِي (كان حيًّا سنة ٨٤٧هـ) على التَّعليل النَّحويّ، في كتابه (التُّحْفَة المكِّيَّة في شرح الأرجُوزَة الألفِيَّة) دراسة تحليلية.

الدكتور

سعد عبد الناصر سعد صقر

مدرس اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة

عنوان البحث : : (اعتراض شهاب الدِّين المَقَّرِي (كان حيًّا سنة /٨٤٧هـ) على التَّعليل النَّحويّ، في كتابه (التُّحْفَة المكِّيَّة في شرح الأرجُوزَة الألفِيَّة). دراسة تحليلية.

اسم الباحث: سعد عبد الناصر سعد صقر .

كلمات مفتاحية : التعليل النحوي ، المقّري ، شرح الألفية ، ابن مالك، اعتراض.

عنوان الباحث : كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة – جامعة الأزهر

التوصيف الأكاديمي: مدرس

الإيميل الجامعي : 01014764044saad@azhar.edu.eg

ملخص البحث باللغة العربية

لما كان التعليل النحوي أمرا مهما لدارس النحو، إذ التعليل وثيق الصلة بالنحو؛ فمن خلاله نفهم حكمة العرب من كلامها، ولهذا فقد اهتم النحاة قديمًا وحديثًا بالتعليل النحوي؛ حيث رافق التعليلُ النحوَ منذ نشأته، وتطور معه، ثم انقسم النحاة فريقين: فريق يؤيد التعليل النحوي ويدافع عنه، وفريق يعارضه ويطعن في صحته.

وتدور فكرة هذا البحث حول اعتراض شهاب الدين المقّري (كان حيًّا سنة ٨٤٧ه) على التعليل النحوي، من خلال شرحه على ألفية ابن مالك، الذي سمّاه (التّحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية)، وتحدثت فيه عن المقّري وكتابه، ونشأة التعليل النحوي والمراحل التي مرّ بها التعليل النحوي ، وسمات كل مرحلة، وأشهر النحاة في هذه المراحل، وموقف النحويين من التعليل النحوي، وآراء العلماء بين مؤيدين ومعارضين للتعليل النحوي، ونقلت بعض أقوالهم في هذا الشأن.

وتناول البحث بعض النصوص التي اعترض فيها المقّري على التعليل النحوي في كتابه، وقمت بتحليل هذه النصوص؛ لأُبَيِّن رأي المقّري واعتراضه على تعليلات النحاة ، كما ذكرت المحاور الأساسية التي ركّز عليها المقّري في أثناء اعتراضه على التعليل النحوي، وقد بينت من خلالها موافقة المقّري للمعارضين للتعليل النحوي في هذه المحاور.

وتناول البحث (اعتراض المقّري على التعليل النحوي)، حيث ذكرت فيه بعض النصوص التي تحدث فيها المقّري عن التعليل النحوي، وناقش فيها

النحاة، واعترض على تعليلاتهم، وأظهرتُ فيها مراد المقّري من خلال تحليل هذه النصوص.

كما اهتم البحث اهتماما كبيرا بعرض (موافقة المقّري للمعارضين للتعليل النحوي)، أظهر البحث من خلالها موافقة المقري للمعارضين والطاعنين في التعليل النحوي.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

Whereas the grammatical explanation is an important matter for the grammar student, as the explanation is closely related to grammar, through which we understand the wisdom of the Arabs from its words, and this is why the grammarians have been interested in ancient and modern grammar grammar, as the reason was accompanied by grammar since its inception and developed with it, then the grammar was divided into two groups: a team that supports explanation Grammar defends him, and a team opposes and challenges his health.

(In alive year 847 AH) explain Alnoyue, through his commentary on the Millennium son of the owner, whom he named (Masterpiece Meccan to explain the Millennium Alorjosp), which spoke about Mokri and his book, and the genesis of reasoning salt Alantoni, and Stalmh his position, which is capricious with two kings and Altouhol of The persistent

The research dealt with some texts in which Al-Muqri objected to the grammatical explanation in his book, and I analyzed these texts to show Muqri's opinion and his objection to the explanations of grammarians, as I mentioned the main axes that Al-Muqri focused on during his objection to the grammar, and I have indicated through the Muqri's approval to opponents to explain Grammar in these axes.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد ...

فقد اهتم النحاة قديمًا وحديثًا بالتعليل النحوي؛ حيث رافق التعليلُ النحوَ منذ نشأته، وتطور معه، ثم انقسم النحاة فريقين: فريق يؤيد التعليل النحوي ويدافع عنه، وفريق يعارضه ويطعن في صحته.

وباطلاعي على كتاب (التُّحْفَة المكّيّة في شرح الأرجُوزَة الألفِيَّة)، لشهاب الدين المقَّري (كان حيًّا سنة /٨٤٧هـ)- وهو شرح على ألفية ابن مالك- جذب انتباهي اعتراض المقَّري على التعليل النحوي، فاتخذت من اعتراضه على التعليل النحوي مادة لهذا البحث الذي جعلته بعنوان: (اعتراض شهاب الدِّين المَقَّرِي (كان حيًّا سنة /٨٤٧هـ) على التَّعليل النَّحويّ، في كتابه (التُّحْفَة المكِّيّة في شرح الأرجُوزَة الألفِيَّة). دراسة تحليلية.)

وقد اخترت هذا البحث لأسباب، أهمها:

١- أهمية التعليل النحوي لدارس النحو، فالتعليل وثيق الصلة بالنحو؛ فمن خلاله نفهم حكمة العرب من كلامها.

٢- موقف شهاب الدين المقّري من التعليل النحوي، فقد كانت له مناقشاته مع النحاة في تعليلاتهم التي تظهر قوة شخصيته النحوية.

٣- الإسهام – ولو بقدر يسير- في هذا الجانب المهم من الدراسات النحوية، وهو جانب التعليل النحوي.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في فصلين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، ويتلوهما الخاتمة، والمصادر والمراجع، وفهرس البحث.

المقدمة : تحدثت فيها عن أسباب اختيار هذا الموضوع، وخطته، والمنهج المتبع في كتابته.

التمهيد، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: (التعريف بالمَقَّرِي)، تحدثت فيه – باختصار – عن اسمه ونسبه، وشيوخه وتلاميذه، ومؤلفاته، ومولده ووفاته.

المبحث الثاني: (شرح المقَّري على ألفية ابن مالك)، تحدثت فيه – باختصار- عن اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه، والمنهج الذي اتبعه المَقَّرِي في شرحه.

الفصل الأول: (التعليل النحوي عند النحاة)، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: (نشأة التعليل النحوي وتطوره)، تحدثت فيه – باختصار- عن المراحل التي مرّ بها التعليل النحوي، وسمات كل مرحلة، وأشهر النحاة في هذه المراحل.

المبحث الثاني: (موقف النحاة من التعليل النحوي)، تحدثت فيه- باختصار- عن موقف بعض المؤيدين والمعارضين للتعليل النحوي من النحاة قديمًا وحديثًا.

الفصل الثاني: (موقف المقَّري من التعليل النحوي)، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: (اعتراض المقّري على التعليل النحوي)، ذكرت فيه بعض النصوص التي تحدث فيها المقّري عن التعليل النحوي، وناقش فيها النحاة، واعترض على تعليلاتهم، وأظهرتُ فيها مراد المقّري من خلال تحليل هذه النصوص.

المبحث الثاني: (موافقة المقّري للمعارضين للتعليل النحوي)، أظهرت فيه موافقة المقري للمعارضين والطاعنين في التعليل النحوي.

الخاتمة : وتشتمل على أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

ثم ختمت البحث بالمصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وقد رتبت النصوص التي نقلتها من كتاب المقّري حسب ورودها في الكتاب، ثم قمت بتحليل هذه النصوص بغية إظهار موقف المقّري من تعليلات النحاة، واعتراضه عليها، ثم وضحت موافقته للمعارضين للتعليل النحوي من خلال توافق أو تقارب نصوصه ونصوص المعارضين في أثناء حديثهم عن التعليل النحوي، وقد جاء ذلك في أربع نقاط:

أولًا: تخطئة نسبة التعليل النحوي إلى العرب.

ثانيًا: علل النحاة بعضها لا يطّرد.

ثالثًا: المرجع في اللغة إلى السماع.

رابعًا: المقبول من تعليلات النحاة.

ثم بينت أن المقّري طبّق المنهج الذي حدده لنفسه في قبول ورفض التعليل النحوي، وذكرت أمثلة على ذلك.

وبعـــــد:

فهذا جهدي، وحصيلة عملي، فإن كان من توفيق فمن الله وحده، وإن كانت الأخرى فمني ومن الشيطان، فالكمال لله وحده، والعصمة لأنبيائه (عليهم الصلاة والسلام).

التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمَقَّرِيّ: [١]

اسمه ونسبه: هو شهاب الدين أحمد بن محمد المَقَّرِيّ المغرِبِيّ المَالِكِيّ[٢].

وذكر المحقق أن اسم المؤلف قد ورد بالهيئة السابقة في النسخة المكيّة- وهي إحدي النسختين اللتين اعتمد عليهما المحقق في تحقيق الكتاب- كما أضاف أن اسمه ورد في النسخة الجزائرية هكذا: (أبو العباس شهاب الدين أحمد المقَّري المغربي المالكي).

فزاد في كنيته (أبا العباس)، ولم يَرِد فيها اسم أبيه (محمد). [٣]

شيوخه وتلاميذه:

لم يذكر مَنْ ترجم للمقَّرِي شيئًا عن شيوخه وتلاميذه، إلا أن المقَّرِي قد ذكر ثلاثة من شيوخه في أثناء شرحه لألفية ابن مالك، وهم:

---

(١) لم أقف على ترجمة له إلا في الأعلام، لخير الدين الزركلي(٢٢٧/١)، دار العلم للملايين، ط/١٥، ٢٠٠٢ م، وقد نقل الزركلي هذه الترجمة عن فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية (١٢٢/٤)، مطبعة الأزهر- مصر، ١٣٦٧ه/١٩٤٨م، كما ترجم له بعض المعاصرين نقلًا عن الزركلي في الأعلام، وقد وردت هذه الترجمة في: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم(٣٦٤/١)، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، وآخرين، مجلة الحكمة، مانشستر – بريطانيا، ط/١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م. ومقدمة المحقق(ص/٩) نقلًا عن نسختي التحقيق اللتين اعتمد عليهما.

(٢) هكذا ورد اسمه في الأعلام للزركلي(٢٢٧/١)، وفهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية (١٢٢/٤)، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة(٣٦٤/١).

(٣) ينظر: مقدمة المحقق(ص/٩).

١- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق العُجَيْسِي التِّلمِسَاني، المعروف بالحفيد، أو حفيد ابن مرزُوق، عالم بالفقه والأصول والحديث والأدب، ولد ومات في تلمسان، ورحل إلى الحجاز والمشرق، له كتب وشروح كثيرة، منها: المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، وأنواع الذراري في مكررات البخاري، وتفسير سورة الإخلاص، توفي سنة ٨٤٢هـ.(١)

وقد ذكره المقَّرِي في باب (النَّعت)، فقال:" ... وكنت قد أوردته سؤالًا في مجلس شيخنا الإمام العالم العلّامة أبي عبد الله بن مرزوق – رحمه الله – فقلت: يا سيدي..." (٢)

٢-عبد العلِيّ بن فرّاج الزّواوي، ذكر السخاوي في (الضوء اللامع) أنه أحد علماء العربية بمدينة بِجَايَة (٣)، وذلك في أثناء ترجمته لإبراهيم بن فائد بن موسى بن هلال الزواوي القسطنطيني.(٤)

وقد ذكر المقَّري شيخه عبد العليّ في باب (التصريف)، فقال:" وقد حفظنا عن شيخنا السيد المقرئ المُعْرِب الصالح سيدي عبد العليّ بن فرّاج

(١) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي(٧/ ٥٠) منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، والأعلام للزركلي (٥/ ٣٣١).

(٢) التحفة المكية للمقّري (ص/٤١٨).

(٣) مدينة على ساحل البحر بين المغرب وإفريقية. ينظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي(٥/ ١٧٥) دار صادر، بيروت، ط/٢، ١٩٩٥ م، والمسالك والممالك، للبكري (٢/ ٧١٣)، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢ م.

(٤) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١/ ١١٦).

الزّواوي – رحمه الله ورضي عنه- أن همزة الوصل...." [١]

٣- أبو محمد زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن يوسف بن عيّاش، ولد بدمشق، وأخذ القراءات عن أبيه وغيره، وانتقل إلى الحجاز، وجاور البيت الحرام، توفي سنة ٨٥٣هـ. [٢]

وقد ذكره المقَّري في باب (التصريف)، فقال:" ... وقد قرأناهما على شيخنا المقرئ العلّامة المجاور لحرم الله وحرم رسوله (صلى الله عليه وسلم)، شيخنا وسيدنا أبي محمد زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عيّاش الدمشقي- رضي الله عنه وأرضاه -..." [٣]

مؤلفاته:

لم يذكر مَنْ ترجم للمقّري من المؤلفات إلا شرحه على ألفية ابن مالك، المسمى (التُّحْفَة المكّيّة في شرح الأرجُوزَة الألفِيَّة) [٤]، وكذلك لم يذكر المقّري في كتابه هذا ما يفيد بأن له مؤلفات أخرى غير هذا الكتاب.

مولده ووفاته:

لم تذكر الكتب التي ترجمت للمقَّري شيئًا عن المكان أو الزمان الذي ولد فيه، وكذلك مكان وزمان وفاته، إلا أن المقَّري – رحمه الله – ذكر في مقدمة

---

(١) التحفة المكية للمقري (ص/٧٠٢).

(٢) تنظر ترجمته في: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي(٧/ ١٦٢) ، تحقيق: د/ محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٤/ ٥٩).

(٣) التحفة المكية للمقري (ص/٧٠٥).

(٤) ينظر: الأعلام(١/٢٢٧)، وفهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية(٤/١٢٢)، والموسوعة الميسرة(١/٣٦٤).

كتابه أنه شرع في تأليفه سنة سبع وأربعين وثمانمائة، بعد أن رزقه الله – تعالى- جوار بيته الحرام، فقال :" ... حتى منَّ الله عليَّ بمنن تَكِلّ الألسنة في تعدادها عن الإحصاء، وتعجز الألباب في تتبع جزئياتها عن الاستقصاء، بأن رزقني الجوار ببيته الحرام سنة سبع وأربعين وثمانمائة، فشرعت فيه مستعينًا بالله، راجيًا صلاح المبدأ، وفلاح المختتم."(١)

كما ذكر في خاتمة كتابه أنه انتهى من تأليفه في العام نفسه، في اليوم الثالث من شهر ربيع الثاني، بمكة المكرمة، فقال:" وقد كمل ما قصدناه في ثالث يوم من شهر ربيع الثاني، من سنة سبع وأربعين وثمانمائة، بمكة المشرفة، زادها الله تشريفًا وتكريمًا وتعظيمًا." (٢)

وبناء على هذا التصريح من المقَّري يمكننا القول بأنه كان حيًّا سنة (٨٤٧ ه) سبع وأربعين وثمانمائة من الهجرة. (٣)

ويمكننا القول أيضًا بأن المقَّري ولد ونشأ بالمغرب، وانتقل إلى الحجاز، فقد ورد في نسبه أنه يلقب بـ(المَقَّرِي المغربي)، و(مَقَّرَة) مدينة بالمغرب (٤)، كما أن شيخه ابن مرزوق ولد ومات في تلمسان، وقد حضر المالكي مجالسه، وأخذ عنه، و(تلمسان) إحدى مدن المغرب أيضًا(٥).

---

(١) التحفة المكية للمقري (ص/٢٨).

(٢) التحفة المكية للمقري (ص/٧٤٣).

(٣) ينظر: الأعلام للزركلي(٢٢٧/١)، وفهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية (١٢٢/٤)، والموسوعة الميسرة(٣٦٤/١).

(٤) ينظر: معجم البلدان(٥/ ١٧٥)، والمسالك والممالك للبكري (٢/ ٧١٣).

(٥) ينظر: معجم البلدان (٢/ ٤٤).

كما أن شيخه عبد العليّ كان أحد علماء العربية بمدينة بِجَايَة، وهي مدينة على ساحل البحر بين المغرب وإفريقية.[١]

ثم انتقل المقَّري إلى الحجاز حيث التقى بشيخه ابن عيّاش الدمشقي – كما سبق- ، ثم ألف شرحه على ألفية ابن مالك بمكة المكرمة.

(١) ينظر: معجم البلدان (١/ ٣٣٩).

المبحث الثاني

شرح المقَّري على ألفية ابن مالك.[١]

أولًا: اسم الكتاب (التُّحْفَة المكّيّة في شرح الأرجُوزَة الألفِيَّة).

صرح المقَّرِي بهذا الاسم في مقدمة الشرح فقال:" وسميته بـ(التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية)، للإمام أبي عبد الله محمد بن مالك..."[٢]

وقد اختصر الزركلي اسم الكتاب حين نسبه لصاحبه، فقال:"... له (التحفة المكيّة) شرح ألفية ابن مالك."[٣]

ومن الواضح أن المقَّري سمّى كتابه (التحفة المكيّة)؛ تيمنًا وتبركًا بمكة المكرمة التي ألف فيها كتابه.

ثانيًا: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

ذكر الزركلي في كتابه (الأعلام) أن المقَّري هو مؤلف كتاب (التحفة المكيّة)، كما ذكر سنة فراغه من تأليفه، فقال في ترجمته:" أحمد بن محمد المقَّري، شهاب الدين المغربي المالكي: نحوي، له (التحفة المكيّة) شرح ألفية ابن مالك. فرغ منه سنة ٨٤٧ ه."[٤]

---

(١) هذا الشرح حققه د/ أبو عبد العليم جمال عمراوي الجزائري، وطبعته دار ابن حزم ببيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١٥م، ونال بتحقيقه الباحث/ خالد يعقوب، درجة الدكتوراه، من كلية الآداب، جامعة وهران، بالجزائر، سنة ٢٠١٦م، وقد اعتمدت هنا على الكتاب المطبوع.

(٢) التحفة المكية للمقَّري(ص/٢٨).

(٣) الأعلام للزركلي (٢٢٧/١).

(٤) الأعلام للزركلي (٢٢٧/١).

ويتفق ما ذكره الزركلي مع ما ورد في مقدمة الشرح - في النسختين اللتين اعتمد عليهما محقق الكتاب- من نسبة (التحفة المكيّة) للمقَّري، فقد ورد في مقدمة الكتاب :" كتاب التحفة المكيّة في شرح الأرجوزة الألفية، تصنيف علامة المشرق والمغرب سيدي أبي العباس شهاب الدين أحمد المقَّري المغربي المالكي، نفعنا الله به، آمين." (١)

ثالثًا: منهج المَقَّرِي في شرحه.

لم يذكر المقَّري في مقدمة كتابه المنهجَ الذي اعتمد عليه في الشرح، لكن بالاطلاع على الشرح يمكن القول بأن منهجه يتلخص فيما يأتي:

(أ)- بدأ المقَّري كتابه بمقدمة أوضح فيها سبب تأليفه لهذا الشرح على ألفية ابن مالك، فقال:" ... فقد كنت أروم وضع تقييد على ألفية ابن مالك – رحمه الله تعالى- ليكون لي حظ في دعاء قارئها، ويُضرب لي بسهم – وإن قلَّ – في ثواب شارحيها." (٢)

كما بيّن فيها مَن اعتمد عليهم من النحاة في هذا الشرح ، فقال:" ولم أعتمد فيه إلا على بدر الدين ابن المصنف، وابن عقيل، وابن عصفور، وابن جابر الهواري شارح الألفية، مع قواعد حفظتها من أشياخي – رحمهم الله – ..."(٣)

ثم ذكر اسم كتابه، وترجم ترجمة مختصرة لابن مالك – رحمه الله-.

---

(١) التحفة المكية للمقَّري (ص/٢٧).

(٢) التحفة المكية للمقَّري (ص/٢٨).

(٣) التحفة المكية للمقَّري (ص/٢٨).

(ب)- يذكر المقَّري بيتًا أو بيتين أو أكثر من الألفية ثم يشرع في شرحها، وذلك بحسب تعلق أبيات الألفية بالحكم النحوي الذي يشرع في شرحه.

(ج)- تابع المقَّري ابن مالك في ترتيب أبواب الألفية، فلم يقدم بعض الأبواب على بعض.

(د)- اهتم المقَّري بالخلاف النحوي في كثير من المسائل التي تعرض الشرح لها.

(ه)- اهتم المقَّري في شرحه بالأصول النحوية من السماع، والقياس، وغيرهما.

(و)- اهتم المقَّري بالتعليل للأحكام النحوية التي تناولها الشرح، وكان له رأيه الذي يختلف فيه مع كثير من النحاة فيما يخصّ التعليل النحوي- وهو مناط الدراسة في هذا البحث - .

الفصل الأول

التعليل النحوي عند النحاة.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نشأة التعليل النحوي وتطوره.

المبحث الثاني: موقف النحاة من التعليل النحوي.

المبحث الأول

نشأة التعليل النحوي وتطوره.

نشأ التعليل النحوي مع نشأة النحو، وتطور مع تطوره، وإنه من غير المناسب أن يقال: إن علماء اللغة العرب أخذوا التعليل من المنطق اليوناني، فالعلّة عربية إسلامية، وفي هذا يقول الدكتور/ تمام حسان:" إن الأخذ عن المتكلمين والفقهاء ليس أخذًا عن اليونان بالضرورة، حتى لو نسبناه إلى المتقدمين؛ لأن المتكلمين والفقهاء، حتى لو صح أخذهم عن اليونان، فإن أخذهم كان تأثرًا، ولم يكن نقلًا، فإذا تأثر النحوي بمتأثر باليونان فسوف يكون الأثر الواصل إلى النحوي أثرًا إسلاميًا في طابعه مهما حمل من مؤثرات لا تغير طابعه الإسلامي.

هكذا نرى هذه القضية التي خاض فيها الخوّاضون، وفرح بها أعداء التراث الإسلامي، والراغبون في هدم مقوّمات هذه الأمة الوسط، وما أكثرهم في هذا الزمان." (١)

وقد مرّ التعليل النحوي بعدة مراحل، أهمها:

أولًا: مرحلة النشأة.

(١) الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، فقه اللغة، البلاغة)، تأليف: الدكتور/ تمام حسان، (ص/١٦٦) بتصرف، عالم الكتب- القاهرة، ١٤٢٠ه/٢٠٠٠م.

لقد رافق التعليلُ النحوَ في نشأته، فـ" إن عملية بناء النحو ونشأته رافقتها نشأة العلل التي يفسر بها النحاة الظواهر اللغوية والنحوية، ويردّون بها على تساؤلات الدارسين للّغة ونصوصها والمعنيين بأمرها." (١)

وقد نُسب أمر العناية بالتعليل في نشأته إلى عدد من النحاة المتقدمين، منهم: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت/١١٧ه)، فقد قال عنه ابن سلام الجمحي(ت/٢٣٢ه) :" ... وكان أول من بعَّج(٢) النحو، ومدّ القياس والعلل." (٣)

ومنهم: أبو عمرو بن العلاء (ت/١٥٤ه)، فقد ذكر ابن جني(ت/٣٩٢ه) أن أبا عمرو نقل استعمال التعليل عند العرب، فقال:" حكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلًا من أهل اليمن يقول: فلان لَغُوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! فقال: نعم، أليس بصحيفة! قلت: فما اللغوب، قال: الأحمق. وهذا في النثر كما ترى، وقد علَّله." (٤)

---

(١) ينظر: من أعلام البصرة، سيبويه، د/ صاحب أبو جناح (ص/١٠٠)، دار الحرية للطباعة – بغداد، ١٩٧٤م.

(٢) الانبعاج: الانشقاق، والمراد: أنه شقّق النحو، أي: قسّمه. لسان العرب، لابن منظور (ب ع ج، ٢/٢١٤)، دار صادر – بيروت، ط/٣، ١٤١٤ه.

(٣) طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي(١/ ١٤)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة. وينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د/ عبد الرحمن السيد (ص/٢٦٣)، مطابع سجل العرب، ط/١، ١٩٦٨م، و المدارس النحوية، د/ خديجة الحديثي(ص/٦٨) ، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦م.

(٤) الخصائص، لابن جني (٢/ ٤١٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/٤، وينظر: العلة النحوية عند علماء العربية، د/محمود كريم جاسم اللوخان (ص/٦٥٢)، مجلة العلوم الإسلامية، العدد الثامن عشر، ٢٠١٨م.

ومن أهم سمات التعليل النحوي في هذه المرحلة: أن التعليل لم يكن إلا وصفًا وتبريرًا للقاعدة النحوية، ومسوِّغًا لها، فالتعليل لا يتعارض مع النص اللغوي، بل جعله النحاة في خدمة النص.(١)

ثانيًا: مرحلة النمو.

بدأت هذه المرحلة على يد الخليل بن أحمد (ت/١٧٥ه) الذي قال فيه الزبيدي(ت/٣٧٩ه) :" وكان الخليل ذكيًّا فطنًا شاعرًا، واستنبط من العَرُوض ومن عِلَل النحو ما لم يستنبط أحدٌ، وما لم يسبقه إلى مثله سابق." (٢)

ويروي أبو القاسم الزجاجي (ت/ ٣٣٧ه) عن بعض شيوخه أنّ الخليل بن أحمد – رحمه الله – سُئل عن العلل الّتي يعتل بها في النّحو، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال :" إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه، فإن أكّن أصبت العلّة فهو الّذي التمست، وإن تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النّظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصّادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللّائحة، فكلّما وقف هذا الرّجل في الدّار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي، الدكتور/ على أبو المكارم (ص/١٦٨)، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م، ومكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، د/ جعفر نايف عبابنة (ص/٨٧)، دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان، ١٩٨٤م.

(٢) طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي (ص/٤٧)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- مصر ، ط/٢.

وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدّار فعل ذلك للعلّة الّتي ذكرها هذا الّذي دخل الدّار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، إلاّ أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرّجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النّحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأتِ بها. "(١)

فالخليل – رحمه الله – فتح باب التعليل لمن جاء بعده من النحاة، فهذا تلميذه سيبويه(ت/١٨٠ه) يقول:" وليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهًا."(٢) فهو لا يكتفي بالتعليل لما كثر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد، بل يعلّل أيضًا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب وقاعدة من دون علّة.(٣)

ومن أهم سمات التعليل النحوي في هذه المرحلة: كثرة التعليلات عن المرحلة السابقة، سواء تعلقت بالقاعدة المطّردة أم بالأمثلة النّادرة، وكان الاعتماد في استنباط العلل على ما وقر في نفس النحوي من سلامة ذوق

(١) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ص/٦٥، ٦٦)، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، دار النفائس – بيروت ط/ ٥، ١٤٠٦ ه/١٩٨٦ م.

(٢) الكتاب، لسيبويه (١/ ٣٢)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/٣، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م.

(٣) ينظر: المدارس النحوية، لشوقي ضيف (ص/٨٢)، دار المعارف- القاهرة، ط/١ .

العرب ورهافة حسهم، وحبهم للتخفيف من الثقيل [١]، كما اتسمت العلل بالشمول فأصبحت تتناول كل جزئيات البحث النحوي، فلا نكاد نجد جزئية من جزئياته دون تعليل. [٢]

ثالثًا: مرحلة النضج والازدهار.

تبدأ هذه المرحلة من القرن الثالث الهجري حتى نهاية القرن الخامس، وقد أصبح التعليل في هذه المرحلة رديف الحكم النّحوي على ما نجده عند المبّرد (ت/ ٢٨٥هـ) ومن عاصره من نحاة هذا القرن، إذ كان أبو العبّاس شديد الاهتمام بالتعليل يتخذ منه سلاحًا للمناقشة والبحث، وكانت المطالبة بالعلّة هي السّلاح الّذي شهره على الزّجّاج(ت/٣١١ه) ومن معه في حلقة أستاذه ثعلب(ت/٢٩١ه) [٣]، يقول الزجاج عنه:" لما قدم المبرد بغداد، جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على إعناته، فلما فاتحته ألجمني بالحجة، وطالبني بالعلة، وألزمني إلزامات لم أهتدِ إليها." [٤]

---

(١) ينظر: النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، د/ مازن المبارك(ص/٥٩)، ط/٣، دار الفكر- بيروت، ١٩٧٤م، و تاريخ آداب اللّغة العربيّة، لجرجي زيدان (١٤٠/٢) ، راجعها وعلق عليها الدكتور/ شوقي ضيف ، دار الهلال ، ١٩٥٧م .

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي، د/ علي أبو المكارم (ص/١٧٣)، والمفصل في تاريخ النحو العربي، د/ محمد خير الحلواني (٢٧٨/١)، مؤسسة الرسالة – بيروت- لبنان، ط/١، ١٣٩٩ه/ ١٩٧٩م.

(٣) ينظر: النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، د/ مازن المبارك(ص/٦٧، ٦٨).

(٤) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري (ص/ ١٧١)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار- الزرقاء – الأردن، ط/٣، ١٤٠٥ ه/١٩٨٥ م.

ولعلّ امتزاج النّحو بالمنطق ممّا ساعد على ذلك، ويتضح ذلك عند الرّماني (ت/٣٨٤هـ) فقد كان يمزج النّحو بالمنطق حتى قال فيه أبو علي الفارسي (ت/٣٧٧هـ) :" إن كان النّحو ما يقوله الرّمّاني فليس معنا منه شيء، وإن كان النّحو ما نقوله فليس معه منه شيء." (١)

ومن أهم سمات التعليل النحوي في هذه المرحلة:

١- أن التعليل أصبح ملازمًا للحكم النحوي لا يفارقه.(٢)

٢- استقلال التأليف في التعليل النحوي عن التأليف في النحو، فقد ظهرت في هذه المرحلة مؤلفات أُفرد فيها التعليل النحوي بالتأليف، ومن أبرز هذه المؤلفات التي وصلتنا: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي(ت/٣٣٧ه)، وعلل النّحو، لابن الوراق (ت/ ٣٨١هـ). (٣)

٣-الاهتمام بتقسيم العلل النحوية، وحصر أصولها ومصطلحاتها، فقد قسمها ابن السراج(ت/٣١٦ه) قسمين: أحدهما: علّة تطرد على كلام العرب

(١) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي (١٨١/٢)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان.

(٢) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي (ص/١٥٨)، دار غريب للطباعة- القاهرة ١٩٨٠م.

(٣) ينظر: الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي(ص/٣٢٢)، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤ه/١٩٧٤م.

وتنساق إلى قانون لغتهم، والآخر: علة العلة، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما يستخرج به حكمتها[١].

وقسمها الزجاجي(ت/٣٣٧هـ) ثلاثة أقسام، وهي : العلة التعليمية، والعلة القياسية، والعلة الجدلية النظرية[٢].

وقسمها ابن جني (ت/٣٩٢ه) قسمين: علل موجبة للحكم، كرفع الفاعل، وعلل مجوزة له، كالأسباب الداعية إلى الإمالة.[٣]

رابعًا: مرحلة المعارضة والتأييد.

ازدهر التعليل في المرحلة السابقة، وأفردت له مصنفات، وكثرت فيه البحوث، لكن " هذه البحوث المفصلة المتشابكة التي أدخلها النحاة و أداروها في العلة أدت إلى تشعب البحث النحوي، وتعقد دراسته تعقدًا لا فائدة منه لمن يتعلم اللغة العربية، أو لمن يتكلم بها، حتى انتهى الأمر إلى أن ذهب بعض النحاة مذاهب غربية في افتعال العلل لكل ظاهرة، واشتطوا في بحوثهم حتى غدت هذه البحوث وكأنها بحوث في المنطق اتخذت من العبارات النحوية شواهد لها." [٤]

---

(١) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج(٣٥/١)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت. وينظر أيضًا: العلل التعليمية وتطبيقها، الأصول في النحو أنموذجًا، د/حيد جبار عيدان (ص/١٣٦)، مجلة كلية الآداب – جامعة الكوفة، العدد السادس، ٢٠٠٧م.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي(ص/ ٦٤).

(٣) ينظر: الخصائص لابن جني (١٦٥/١).

(٤) ينظر: الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي (ص/٣٤٧).

وللأسباب السابقة ظهر في هذه المرحلة اتجاهان متعارضان، أحدهما يعارض التعليل النحوي، ويطعن فيه، والآخر يدافع عنه ويؤيده، وسأفصل القول في هذا الخلاف بين النحويين في المبحث التالي.

المبحث الثاني

موقف النحاة من التعليل النحوي.

كان التعليل النحوي في بداياته سهلًا يسيرًا، لا تعقيد فيه ولا اضطراب، فلم يكن إلا وصفًا وتبريرًا للقاعدة النحوية، ومسوِّغًا لها.(١)

ثم كانت مرحلة الازدهار التي ظهر فيها اتجاهان متعارضان: أحدهما يؤيد التعليل ويدافع عنه، والآخر يطعن فيه وينقضه.

الاتجاه الأول: المؤيدون للتعليل النحوي.

وهذا الاتجاه يمثله أكثر النحويين، كالمبرد (ت/ ٢٨٥هـ)، والزجاج(ت/٣١١ه) والزجاجي(ت/٣٣٧ه)، وابن الوراق (ت/٣٨١هـ)، والرّماني (ت/٣٨٤هـ)، وابن جني (ت/٣٩٢ه)، والأنباري (ت/٥٧٧ه)، - ممن سبق الحديث عنهم- ، وغيرهم.(٢)

فهذا ابن جني يعقد بابًا في كتابه (الخصائص) في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين؛ لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة، يقول فيه:" اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيفٌ واهٍ ساقط غير متعال.

وهذا كقولهم: يقول النحويون: إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول: ضُرِبَ زيدٌ ، فنرفعه وإن كان مفعولًا به،

---

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي (ص/١٦٨)، ومكانة الخليل بن أحمد (ص/٨٧).

(٢) ينظر: العلة النحوية عند علماء العربية (ص٦٦٥-٦٧٧)، والعلة النحوية بين القدماء والمحدثين، د/ جمال نمر رباح (ص١٠١)، مجلة جامعة القدس للأبحاث – فلسطين، العدد (٤٢)، ٢٠١٧م.

ونقول: إنّ زيدًا قام، فننصبه وإن كان فاعلًا، ونقول: عجبتُ من قيام زيدٍ، فنجره وإن كان فاعلًا..." (١)

ثم يرد ابن جني عليهم مبينًا أن طعنهم في العلة وقولهم بفسادها هوس ولغو، فيقول:" ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة لا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه، ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل؛ لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلًا في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم؛ لسقط صداع هذا المضعوف السؤال..." (٢)

ويقول السيوطي(ت/٩١١ه)- ناقلًا عن بعضهم تهكمه من عجز بعض الفقهاء والنحويين عن إيجاد العلة للحكم-:" قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم، قال: هذا تعبدي، وإذا عجز النحوي عنه، قال: هذا مسموع." (٣)

(١) الخصائص (١/ ١٨٥).

(٢) الخصائص (١/ ١٨٥) بتصرف، وينظر: الشاهد وأصول النحو(ص/٣٤٩).

(٣) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي (ص/٢٢٤)، حققه وشرحه: د/ محمود فجال، دار القلم- دمشق، ١٤٠٩ ه/ ١٩٨٩ م.

الاتجاه الثاني: المعارضون والطاعنون في التعليل النحوي.

يتبين لنا من كلام ابن جني السابق أنّ في عصره من اعترض على التعليل النحوي، وطعن فيه، بل تذكر الدكتورة/ خديجة الحديثي، أن الطعن في التعليل النحوي وجد قبل زمن ابن جني، تقول:" وليست النظرة للعلة بأنها إفساد للنحو بجديدة في الدراسات النحوية، إنما نجد من قال بها قبل زمن ابن جني...." (١)

لكن هذا الاتجاه لم يقوَ إلا في القرن السادس الهجري، فهذا ابن حزم الأندلسي (ت/٥٤٦ه) يحكم على علل النحويين بأنها:" كلها فاسدة، لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة ألبتة، وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، ما عدا هذا فهو – مع أنه تحكم فاسد متناقض – فهو أيضًا كذب؛ لأن قولهم: كان الأصل كذا، فاستثقل فنقل إلى كذا، شيء يعلم كلّ ذي حسٍّ أنه كذب لم يكن قطّ، ولا كانت العرب عليه مدّة، ثم انتقل إلى ما سمع منها بعد ذلك."(٢)

فابن حزم يرفض العلل كلها، ويحكم عليها بالفساد؛ وذلك لأن الأصل في اللغة السماع، وما أورده النحاة ونسبوه للعرب فهو كذب؛ لأن العرب لم تقل به.

---

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (ص/٣٤٨).

(٢) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، لابن حزم الأندلسي(ص/١٦٨)، تحقيق: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة – بيروت، ط/١، ١٩٠٠، وينظر: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، تأليف/ سعيد الأفغاني (ص/٤٥، ٤٦)، دار الفكر- بيروت، ط/٢، ١٣٨٩ه/١٩٦٩م.

ثم يأتي ابن مضاء القرطبي(ت/٥٩٢ه) فينبه على وجوب اطّراح العلل النحوية التي لا تفيد غير التعقيد، ولعل مرجع ذلك إلى ظاهريته في النحو، كما هو مذهبه في الفقه، ولذلك أراد أن يريح الناس من عبث النحاة الطويل، بأن رَأَى ما رآه الظاهرية من إلغاء العلل، وإلغاء طلبها في الشرع، فقال بتطبيق ذلك على النحو. (١)

لكنه مع رفضه للتعليل النحوي لم يستطع أن ينكره جملة- كما فعل ابن حزم الأندلسي- فأبقى على العلل الأُول، وهي التي تُحصِّل لنا المعرفة بكلام العرب، وألغى العلل الثواني والثوالث؛ لعدم الحاجة إليها، وفي ذلك يقول:" ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيدٌ) لمَ رُفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر... ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لَمْ تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل؛ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل- الذي هو الرفع- للفاعل، وأُعطي الأخف- الذي هو النصب- للمفعول؛ لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علمًا بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو(ص/٣٤٩، ٣٥٠).

يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم."[١]

ثم يفرّق ابن مضاء بين العلل الأُول والعلل الثواني فيقول:" والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني: أن العلل الأُوَل بمعرفتها تُحَصِّل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرَك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة، وذلك في بعض المواضع." [٢]

لكنه مع إنكاره للعلل الثواني والثوالث اعترف بنوع من العلل الثواني، وهو ما سماه : المقطوع به، فقال:" وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده. وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين... فمثال المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرَّك، مثل قولنا: (أَكْرِمِ الْقَوم)، وقال تعالى: ﴿**قُمِ اللَّيْلَ**﴾[٣]... فيقال: لمَ حُرِّكت الميم من (أكرِم)، وهو أمر؟ فيقال له: لأنه لقي ساكنًا آخر، وهو لام التعريف، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن

(١) الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي (ص/١٣٠، ١٣١)، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط/٢، ١٩٨٢م.

(٢) الرد على النحاة (ص/١٣١)، وينظر: موقف النحويين العرب من التعليل النحوي حتى القرن السادس الهجري، د/ سامي عوض (ص/١٣١)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية- سوريا، المجلد (٣٦)، العدد (٥)، ٢٠١٤م.

(٣) سورة المزمل ، من الآية (٢).

أحدهما يحرك، فإن قيل: ولِمَ لَمْ يُتركا ساكنين؟ فالجواب: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق. **فهذه قاطعة**، وهي ثانية." (١)

ومن الواضح أنه لم يَرُدّ المقطوع به من العلل الثواني؛ لأنها علل قاطعة- كما قال- ، بخلاف غيرها، فذكر أمثلة لها وردّ عليها، ومن ذلك قوله:".... والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله؛ لأن الاسم أكثر استعمالًا منه، والشيءُ إذا عاوده اللسان خفَّ، وإذا قل استعماله ثقل، وهذه الأسماء- أي: الممنوعة من الصرف- غيرها أكثر استعمالًا منها، فثقلت؛ فمنعت ما منع الفعل من التنوين، وصار الجر تبعًا له." (٢)

ثم قال في الرّد على هذه العلة:" وليس يُحتاج من هذا إلا معرف تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف، وأما غير ذلك ففضل، هذا لو كان بيِّنًا، فكيف به وهو ما هو في الضعف؛ لأنه ادعاء أن العرب أرادته، ولا دليل على ذلك، إلا سقوط التنوين، وعدم الخفض..." (٣)

فهو يرفض تلك العلة؛ لأن فيها ادعاء أن العرب أرادت ذلك، ولا دليل عليه، وفيها من الضعف ما فيها، فهي لا توصل إلى معرفة كلام العرب، وكل ما يحتاجه المتكلم بلغة العرب – في هذه المسألة- هو معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف، فلا حاجة لهذا النوع من العلل عنده.

(١) الرد على النحاة (ص/١٣١).

(٢) الرد على النحاة (ص/١٣٦).

(٣) الرد على النحاة (ص/١٣٦).

كما مثل للتعليل البيّن الفساد، فقال:" ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد المبرد: إنّ نون ضمير جماعة المؤنث إنما حُرّك؛ لأن ما قبله ساكن، نحو (ضَرَبْنَ، ويَضْرِبْنَ) وقال فيما قبلها: إنه أسكن؛ لئلا تجتمع أربع حركات؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد. فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها[١]. فجعل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بين الفساد." [٢]

فابن مضاء لا يرفض التعليل جملة – كما فعل ابن حزم- ، وإنما يقبل منه ما يفيد في معرفة كلام العرب- وهي العلل الأُول، والمقطوع به من العلل الثواني- ويرفض منه ما لا يفيد نطقًا[٣]، وهذا ما ختم به كتابه (الرد على النحاة) فقال:" ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقًا، كاختلافهم في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقًا، كاختلافهم في رفع المبتدأ، وناصب المفعول، فنصبَه بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معًا، وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقًا."[٤]

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد(٢٧١/١)، تحقيق أ.د/: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

(٢) الرد على النحاة (ص/١٣٧).

(٣) ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، د/محمد عيد (ص/١٦٠)، عالم الكتب – القاهرة، ١٩٨٢م.

(٤) الرد على النحاة (ص/١٤١).

وممن مال إلى رأي ابن مضاء في إلغاء التعليل في اللغة والنحو- ونفر من التعاليل واطّرحها، ونادى بترك ما لا فائدة فيه منها- أبو حيان الأندلسي (ت/٧٤٥ه)، فالتعليل عند أبي حيان لا يكون إلا بعد تقرر السماع[١]، يقول في باب التمييز:" والتعليل إنما ينبغي أن يُسلك بعد تقرّر السماع، ولا ينبغي أن يعوّل منه إلا على ما كان في لسان العرب، واستعمالاتها تشهد له، وتومي إليه." [٢]

ثم يقول:" وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية، ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل، كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل." [٣]

ثم هو يلوم على النحويين كثرة التعليل التي لا تفيد في معرفة كلام العرب، ولا تزيد القارئ إلا السأم والملل، فيقول:" والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرًا ما نطالع أوراقًا في تعليل الحكم الواحد، ومعارضات ومناقشات، ورد بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود، خصوصًا ما صنفه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأم من ذلك، ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم." [٤]

---

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو (ص/٣٥١).

(٢) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي (ص/٢٢٩)، أضواء السلف، ١٩٤٧م.

(٣) منهج السالك (ص/٢٣٠).

(٤) منهج السالك (ص/٢٣٠).

وكما اختلف موقف النحاة من التعليل النحوي بين مؤيد ومعارض، اختلف كذلك موقف المحدثين من الباحثين في اللغة والنحو والصرف بين مؤيد ومعارض أيضًا:

فمن المؤيدين الدكتور/ أحمد عبد الستار الجواري، يقول مدافعًا عن التعليل النحوي:" وليس بين الباحثين والمدرسين من ينكر أن الدارس أو الباحث إذا وعى ما يدرس وما يبحث كثيرًا ما ينصرف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه، ويتساءل عن الأسباب التي سببتها، والعوامل التي عملت على وجودها، وذلك ضرب من إثارة التفكير لا سبيل إلى صدّه، أو الوقوف في وجهه، بل ليس من مصلحة البحث العلمي، ولا من التوفيق في التعليم أن يهمل ويترك، وإنما تقضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه وتوجيهه حتى يكون سببًا يربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس... وإذن فالبحث في عوامل الإعراب وفي أسباب ظواهره ليس عملًا عقيمًا على الإطلاق، ولا هو معدوم الفائدة بحد ذاته، ولكنه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية، وأهمل أصولها، واشتغل بالتعليل المنطقي المجرد الذي لا يرتبط بواقع اللغة، ولا يستند إلى طبيعة تركيبها والتعبير بها." (١)

فالدكتور/ أحمد عبد الستار الجواري، يرى أن التعليل النحوي من الأمور التي يتطلبها البحث في النحو؛ إذ ينصرف ذهن الباحث إليه، لكنه في

(١) نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، د/ أحمد عبد الستار الجواري(ص/٤٩)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤ه/١٩٨٤م.

الوقت نفسه لا يقبل منه ما خرج عن طبيعة الدراسة اللغوية إلى المنطق العقيم.

ومن المعارضين للتعليل النحوي الأستاذ الدكتور/ شوقي ضيف، يقول في مقدمة كتاب (الإيضاح في علل النحو للزجاجي):" وإذا أخذنا نفحص هذه العلل التي نسقها الزجاجي في كتابه وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو، وهي صحة النطق عند المتكلم، إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية، وهي فلسفة في جمهورها غير عملية، وليس وراءها أي طائل نحوي..." (١)

ثم يبين موافقته لرأي ابن مضاء في التعليل النحوي، فيقول- بعد ذكره لأنواع العلل عند الزجاجي- :" وواضح أن العلل التعليمية هي التي يحتاجها الناشئة في تعلم النحو، أما العلل القياسية والجدلية، أو العلل الثواني والثوالث فتَزيُّدٌ لا جدوى فيه إلا شغل العقل بالتأمل والنظر، وقد كانت هذه العلل المتكلفة سببًا في ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو العربي وما أصّله النحاة فيه، وخاصة نحاة البصرة، فذهب يدعو إلى إلغاء نظرية العامل التي جرّت إلى أكثر هذه العلل الفرضية، كما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، ونفيها من كتب النحو؛ إذ وجدها لا تفيد الناطقين شيئًا في نطقهم بالعربية الصحيحة سوى البعد بهم في التخيّل والفرض والوهم." (٢)

---

(١) مقدمة الإيضاح في علل النحو للزجاجي، بقلم أ.د/ شوقي ضيف (ص/د)، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، دار النفائس – بيروت ط/ ٥، ١٤٠٦ ه/١٩٨٦ م.

(٢) مقدمة الإيضاح (ص/ه).

فالدكتور/ شوقي ضيف لا ينكر التعليل جملة، وإنما ينكر منه ما لا يفيد نطقًا، ولذلك أقرّ العلل التعليمية التي تفيد الناشئة في تعلم النحو، وهو عين ما ذهب إليه ابن مضاء.

ويرى الباحث أنه ينبغي أن تكون دراستنا للتعليل النحوي على صنفين:

الصنف الأول: الاقتصار على العلل التي تفيد في كيفية نطق كلام العرب، وهذا في مقام تعليم النحو للناشئة.

الصنف الثاني: دراسة التعليل النحوي الذي يخدم الدرس اللغوي، ويفيد في معرفة حكمة العرب من ضبطها لكلامها، ويثري الدراسة اللغوية والنحوية، لكن ذلك شريطة ألا يصل الأمر إلى المناقشات الجدلية المنطقية التي لا تمتّ للغة بصلة.

الفصل الثاني

موقف المقَّري من التعليل النحوي.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: اعتراض المقّري على التعليل النحوي.

المبحث الثاني: موافقة المقّري للمعارضين للتعليل النحوي.

المبحث الأول

اعتراض المقّري على التعليل النحوي.

ذكر المقّري في كتابه (التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية) نصوصًا يفهم منها اعتراضه على التعليل النحوي، ومن هذه النصوص ما يأتي:

أولًا: ما ذكره المقّري في باب (إنّ) وأخواتها، في أثناء شرحه لقول ابن مالك:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ ... لَامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَرْ[1]

فقال:" أي: إذا أريد المبالغة في التوكيد جيء باللام في خبر (إنّ) المكسورة، نحو: إنّ زيدًا لقائمٌ، وذلك جائز لا واجب، وحق اللام صدر الكلام، فتدخل على (إنّ)؛ لأن لها الصدر، نحو: لَإنّ زيدًا قائمٌ، لكن (إنّ) للتوكيد، وكذلك اللام، فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد، فأخروها."[2]

ثم يقول معلقًا على تعليل النحاة هذا:" هذا تعليلهم، وكثيرًا ما يقولون: لأن العرب استثقلوا حركة كذا على حركة كذا، فنقلوها أو حذفوها، وقالوا في(أئمة) جمع (إمام): أصله (أَأْمِمَة)، على وزن (أَفْعِلَة)، فاستثقلت العرب الجمع بين الهمزتين، فنقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة، وأدغموا الميم في الميم.

---

(١) ينظر: متن ألفية ابن مالك (ص/١٢)، ضبطها وعلق عليها د/ عبد اللطيف بن محمد الخطيب، دار العروبة- الكويت، ط/١، ١٤٢٧ه/٢٠٠٦م، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص/١٢٢)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.

(٢) التحفة المكية (ص/١٦٥).

وهذا كذب محض على العرب، ولو سألت أفصحهم في زمانهم- وخصوصًا من لا قرأ منهم ولا كتب – لما أمكنه جواب ألبتة، إلا قوله: كذلك نطقت به العرب، ووجدنا آباءنا تنطق به، ولا يكون له شعور بكسر، ولا سكون، ولا إدغام حرف في حرف، **فضلًا عن إدراك هذه العلل،** وإنما ذلك تأنيس، وضوابط تعرف بها كلام العرب، وأما نسبة ذلك إلى العرب فليس شيء فيما يظهر." (١)

تحليل النص:

١- ذكر المقّري تعليل النحاة لقاعدتين: إحداهما نحوية، وهي: دخول اللام في خبر (إنّ) المكسورة؛ للتأكيد.

فذكر علة أولى، وهي: أن دخول اللام على الخبر؛ للمبالغة في التوكيد، ثم ذكر علة ثانية، وكأن سائلًا سأل: ولماذا دخلت اللام على الخبر، ولم تدخل على غيره؟

فذكر جواب النحاة عنه(٢): بأن " حق اللام صدر الكلام، فتدخل على (إنّ)؛ لأن لها الصدر، نحو: لَإنّ زيدًا قائمٌ، لكن (إنّ) للتوكيد، وكذلك اللام،

---

(١) التحفة المكية (ص/١٦٥، ١٦٦).

(٢) ذكر هذا الجواب جمع من النحاة، منهم: الزجاجي في: اللامات (ص/ ٧٥)، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط/٢، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م، وابن يعيش في: شرح المفصل (٤/ ٥٣٣)، حققه وقدم له: الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م، وابن عقيل في: شرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٦٣)، تحقيق العلامة: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط/٢٠، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م، والشيخ خالد الأزهري في: التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٣١١)، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان، ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م.

فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد، فأخروها." [١]، وهذه علة ثانية كما ترى.

والقاعدة الأخرى صرفية، وهي: اجتماع الهمزتين في كلمة (أئمّة) جمع (إمام)، فذكر أن الكلمة جاءت على هذه الصيغة، وهذا ليس أصلها، وإنما أصلها- كما ذكر النحاة - (أَأْمِمة)، وأن العرب استثقلت اجتماع همزتين.

وكأن سائلًا سأل: فكيف كُسِرت الهمزة الثانية، وهي ساكنة؟

فذكر جواب النحاة بأن العرب نقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة، وأدغموا الميم في الميم.[٢]

ويرى المقّري أن العرب لم تنطق (أَأْمِمَة)، ولم تستثقل شيئًا، ولم تنقل حركة، ولم تدغم، وأن هذا كله كذب على العرب.

٢- نفي المقّري أن تكون هذه التعليلات – وما يماثلها- من كلام العرب، ومن ثَمّ فإنه يرى أن نسبة هذه التعليلات للعرب كذب محض.

٣- يرى المقّري أن الجواب عن مثل هذه الأحكام النحوية – كدخول اللام في خبر (إنّ) – أن يقال: كذلك نطقت به العرب.

---

(١) التحفة المكية (ص/١٦٥).

(٢) ذكر هذا الجواب جمع من النحاة منهم: ابن عصفور في: الممتع الكبير في التصريف (ص/ ٢٥١)، مكتبة لبنان، ط/١، ١٩٩٦م، والمرادي في: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٥٧٩)، شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط/١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م، وناظر الجيش في: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٠/ ٥٠٣٦)، دراسة وتحقيق: أ. د/ علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام - القاهرة – ط/١، ١٤٢٨ هـ. وزاد هؤلاء النحاة أنه يجب إبدال الهمزة الثانية من (أئمة) ياء؛ لانكسارها.

٤- كما يرى أن هذه التعليلات ما هي إلا تأنيس- أي: تقريب لفهم القاعدة - وضوابط يفهم بها كلام العرب، أي: ضوابط قياسية من صنع النحاة، الغرض منها فهم كلام العرب.

- فهو يرى أن التعليل النحوي يكون مفيدًا إذا أدى إلى فهم كلام العرب، عن طريق هذه الضوابط التي وضعها النحاة؛ ليتمكن طالب العربية من فهمها، والتكلم كما تتكلم العرب.

ثانيًا : ما ذكره المقّري في باب (الفاعل)، في أثناء شرحه لقول ابن مالك:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا .... كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ قَرَا؟)[1]

فقال:" أي: يجوز حذف الفعل لدليل، كقولك: (زيدٌ)، لمن قال لك: مَنْ قرأَ ؟ أي: قرأَ زيدٌ. وقد يحذف وجوبًا في نحو: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾[2]، ونحو: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَت**﴾[3]، أي: إن استجارك أحدٌ، وإذا انفطرت السماءُ.

وكذلك كل اسم مرفوع بعد (إنْ) أو (إذا)؛ لأن الفعل المنطوق به بعدُ مفسِّر للفعل المحذوف، فهو نائب عنه، فلا يُجمع بين النائب والمنوب عنه.

---

(١) ينظر: متن ألفية ابن مالك (ص/١٥)، و شرح ابن الناظم على الألفية (ص/١٦٠).

(٢) سورة التوبة، من الآية (٦).

(٣) سورة الانفطار، الآية (١).

سؤال:

ما الفرق بين ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾[١]، وبين (زيدٌ) في جواب (مَنْ قرأ ؟)، فجعلوا الحذف في الأول وجوبًا؛ إذ لا يُجمع بين النائب والمنوب عنه، وجعلوه في الثاني جائزًا، وما الفرق بينهما؟

مع أن كل واحد من الفعلين المحذوفين فسّره فعل من لفظه، وكون الأول صادرًا من متكلم واحد، والثاني من متكلمَين لا يصلح للفرق؛ لأنه فرق بالصورة لا بالمعنى، وأيضًا العلة سواء كانت عقلية أو شرعية يجب طردها.

لا يقال: هذا المحلّ قسم ثالث ليس بشرعي ولا عقلي؛ لأن الخوض إنما هو في كلام العرب.

والعرب لا يدركون هذه العلّة، وخصوصًا الأعراب ممن لا يقرأ ولا يكتب، حتى إنك لو سألت أفصحهم عن ذلك لقال: إنما حذف (انفطرت) ونحوه؛ لأن العرب نطقت به كذلك." [٢]

تحليل النص:

١- ذكر المقّري علة حذف الفعل، وهي: أن يدل عليه دليل، ثم ذكر تعليل بعض النحاة لحذف الفعل وجوبًا، وهو: وجود ما ينوب عنه في الكلام؛ لأنه لا يجمع بين النائب والمنوب عنه، وكذلك وقوع الاسم المرفوع (أحدٌ) – في الآية الأولى- و(السماءُ) – في الآية الثانية- بعد حرفين مختصين بالدخول

---

(١) سورة التوبة، من الآية (٦).

(٢) التحفة المكية (ص/٢٠٠، ٢٠١) بتصرف يسير.

على الأفعال[١]، وهو ما عبّر عنه المقّري بقوله:" وكذلك كل اسم مرفوع بعد (إنْ) أو (إذا)؛ لأن الفعل المنطوق به بعدُ مفسِّر للفعل المحذوف، فهو نائب عنه، فلا يُجمع بين النائب والمنوب عنه." [٢]

٢- عَرَض المقّري سؤالًا ينتقض فيه ما علّل به بعض النحاة حذفَ الفعل وجوبًا، ويشكّك في صحة تعليلهم، وسؤاله هو: إذا كانت علة الحذف وجوبًا هي وجود ما ينوب عن الفعل؛ حتى لا يُجمع بين النائب والمنوب عنه، فالعلة نفسها موجودة في حال الحذف جوازًا، فإنك لو أظهرت الفعل، فقلت: قَرَأَ زيدٌ، في جواب (مَنْ قَرَأ؟)، لكنت جامعًا بين النائب والمنوب عنه، فلماذا فرقتم بينهما في وجوب الحذف؟

ثم وضّح غرضه من هذا السؤال، وهو أن العلّة لا بد أن تكون مطّردة، سواء أكانت شرعية، أم عقلية، أم نحوية، ولا فرق بين الثلاثة في وجوب اطراد العلة – إذا كانت العلة صحيحة غير منتقضة -.[٣]

---

(١) هذا مذهب البصريين، وهذه حجتهم، أما الكوفيون فيرى بعضهم أن الاسم المرفوع مبتدأ، ويرى بعضهم أنه يرتفع بالضمير العائد إليه من الفعل المتأخر. ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي(١/ ٤٢٩)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٨ م، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (٢/ ٥٧)، تحقيق: د/ عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط/١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢١٧).

(٢) التحفة المكية (ص/٢٠١).

(٣) ينظر: الاقتراح للسيوطي (ص/١١٩).

وهو بهذا ينتقض بعض العلل النحوية، ويشكك في صحتها؛ لأنها لو كانت صحيحة لكانت مطردة، أما هذه العلة التي عللوا بها فهي علّة قاصرة، ومُنْتَقَضَة؛ لأن الحكم لا يوجد عند وجودها في كل موضع(١).

٣- ينفى المقّري أن يكون العرب على معرفة أو إدراك بهذه العلل، ويؤكد ذلك بأنك لو سألت أحدهم عن علة الحذف، لقال: كذلك نطقت العرب.

ثالثًا: ما ذكره المقّري في باب (أبنية المصادر)، أثناء شرحه لقول ابن مالك:

وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً، ثُمَّ أَقِمْ .... إِقَامَةً، وَغَالِبًا ذَا التّا لَزِمْ(٢)

فقال:" وأما مصدر (أَفْعَلَ) فقياسه (إِفْعَال) – بكسر الهمزة–، نحو: أَكْرَمَ إكرامًا، وأجْمَلَ إجمالًا، وأعْطَى إعطَاءً، هذا إذا كان صحيح العين.

فإن كان معتلّها نقلت حركة عينه إلى فائه، وحذفت العين، وعوض عنها تاء التأنيث في الغالب، نحو: (أقامَ إِقَامَة)، الأصل: (أقوَمَ إقوَامًا)، تحركت الواو في الماضي – وهو عين الكلمة – فنقلت حركتها إلى القاف – وهو فاء الكلمة – فقلبت الواو ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، وتحركت الواو في المصدر، فنقلت حركتها أيضًا إلى فاء الكلمة، فقلبت الواو أيضًا ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها،

(١) ينظر: الاقتراح للسيوطي (ص/١٢١).

(٢) ينظر: متن ألفية ابن مالك (ص/٢٩)، و شرح ابن الناظم على الألفية (ص/٣١٠).

فاجتمع ألفان، فحذفت الثانية؛ لأنها زائدة[١]، والأخرى منقلبة عن أصل، وعُوّض عن المحذوفة تاء في الآخر، فصار (أقامَ إقامَة)، وقد لا يعوّض عنها شيء، كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾[٢].

وأما مصدر الفعل المفتتح بهمزة الوصل فإنك تكسر ثالثه، وتزيد ألفًا قبل آخره... نحو: استخرج استِخْرَاج... وإن كان (استفعل) معتل العين نقلت حركة عينه إلى فائه، وحذفت العين، وعوّض عنها تاء في الآخر، نحو (اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَة) والأصل (اسْتَعْوَذَ اسْتِعْوَاذًا)، نقلت حركة الواو في الماضي إلى العين، فانقلبت الواو ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، فاجتمعت ألفان – أي: في المصدر – فحذفت الثانية ؛ لأنها زائدة[٣]، فصار (استِعاذ)، وعوضوا في المصدر من الألف المحذوفة تاء في الآخر لزومًا.

سؤال:

لِمَ قالوا: استثقل كذا، فنقل إلى كذا، وحذف كذا، وعوض كذا؟ مع أنهم مقلِّدون في ذلك ما سمع من العرب، ولو سألت أفصح العرب: هل التاء في

---

(١) حذف الألف الثانية مذهب الخليل وسيبويه، ويرى الأخفش والفراء أن المحذوف الألف الأولى- وهي عين الكلمة-. ينظر: الكتاب لسيبويه (٨٣/٤)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٢٥٧)، وشرح المفصل لابن يعيش(٧١/٤).

(٢) سورة الأنبياء، من الآية (٧٣).

(٣) حذف الألف الثانية مذهب الخليل وسيبويه، ويرى الأخفش والفراء أن المحذوف الألف الأولى- وهي عين الكلمة-. ينظر: المقتضب للمبرد(١٠٥/١)، وشرح المفصل لابن يعيش(٧١/٤)، و توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٣/ ١٦٠٩).

(استعاذة) عوض عن شيء محذوف؟ لقال: لا أدري، كذا وجدنا الآباء والأجداد تنطق، فنطقنا.

ولِمَ جُعِلَ التعويض هنا لازمًا، أعني: في باب (الاستفعال)، نحو (استعاذ استعاذة)، دون باب (أَفْعَلَ)، نحو (أقام إقامَة، وإقامًا)، فلم يجعلوا التعويض فيه لازمًا؟

فلا جواب إلا أن العرب فعلوا ذلك في هذا دون هذا، فكان من حقّهم – أي: النحاة- التقليد في ذلك ابتداء، لكنهم – رحمهم الله تعالى – فعلوا ذلك؛ ليجري طالب فنّ العربيّة على قانون ينتفع به في جزئيات منها."(١)

تحليل النص:

١- ذكر المقّري ما علل به النحاة ما يحدث في مصادر الأفعال معتلة العين التي تأتي على وزني (أَفْعَلَ) و (اسْتَفْعَلَ)، من نقل الحركة، وقلب حرف العلة ألفًا، وحذف أحد الألفين من المصدر، والتعويض في الآخر عن المحذوف، وذكر أن التعويض في مصدر (استفعل) – معتل العين – لازم، والتعويض في مصدر (أفعلَ) – معتل العين – غير لازم.

٢- ثم عرض المقّري سؤالًا، وأراد به أمرين:

أحدهما: أن ما يعلل به النحاة من الاستثقال، والحذف، ونقل الحركة، والتعويض، ليس هذا كله من كلام العرب، والأولى أن نقول: هكذا نطقت العرب، واستدل على ذلك بأنك لو سألت العرب عن ذلك لقالوا: كذا وجدنا الآباء والأجداد ينطقون، أما عن النحاة فهو يرى أن الأولى بهم أن يقتصروا

(١) التحفة المكية (ص/٣٧٤، ٣٧٥) بتصرف.

في هذا على تقليد ما ورد عن العرب؛ إذ الأصل في اللغة السماع، ولم يرد عن العرب أنهم قالوا بالاستثقال، والنقل، والحذف، والتعويض، مما يعلل به النحاة لكلام العرب.

والآخر: أن علّة الحذف التي علّل بها النحاة تعويض التاء في آخر (استعاذة) علّة قاصرة ومنتقضة؛ لأن العلة نفسها موجودة في (إقامة)، وقد جعلوا التعويض في (استعاذة) لازمًا، وجعلوه في (إقامة) غير لازم، ولو كانت هذه العلّة صحيحة لكانت مطردة، فإما أن يكون التعويض لازمًا في المصدرين، وإما أن يكون غير لازم فيهما.

وقد أجاب عن سؤاله، وبيّن أن الفرق بين المصدرين هو ما فعله العرب، فقد التزموا التعويض في أحدهما، ولم يلتزموه في الآخر، فكان الأولى بالنحاة أن يقولوا: هكذا نطقت العرب.

٣-يرى المقّري أن التعليل النحوي يكون مفيدًا إذا أدى إلى فهم كلام العرب، ووضع قانون يستطيع به طالب العربية أن يتكلم كما تتكلم العرب.

رابعًا: ما ذكره المقّري في باب (ما لا ينصرف)، في أثناء شرحه لقول ابن مالك:

وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ.... مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ[1]

فقال:" أي: ما زيدت فيه ألف ونون- وهو وزن فعلان - ، وكان وصفًا امتنع صرفه؛ للوصف وزيادة الألف والنون، بشرط ألا يكون مؤنثه بالتاء، نحو (سَكْرَان)، فإن مؤنثه (سَكْرَى)، لا (سكرانة).

(١) ينظر: متن ألفية ابن مالك(ص/٤٣)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص/ ٤٥١).

وعلّة الوصف معنوية، وعلّة الزيادة لفظية، وأصل الاسم ألا يكون مشتقًّا، وألا يزاد فيه.

إشكال:

لَمْ يكتفوا في منع صرف نحو (سكران) بالوصف؛ لأنه يستلزم الفرعية من جهتين؛ لأن الوصف فرع الموصوف، والمشتقّ فرع المشتقّ منه، وهو مشتق من (السُّكْر)، واستغنوا بنحو ذلك فيما فيه ألف التأنيث، ولم يستغنوا ها هنا بكونه وصفًا، فتجدهم يصرفون نحو (عالم، ومُريد) ونحوهما، مع أنه فرع من جهتين.

ومن هنا يتبين لك أن تعليلات النحاة إنما هي على وجه التقريب؛ لضبط كلام العرب، لا أنها مطّردة، والله أعلم." (١)

تحليل النّص:

١- ذكر المقّري ما علّل به النحاة منع صرف ما كان على وزن (فَعْلَان) مما اجتمع فيه علتان إحداهما معنوية، وهي الوصف، والأخرى لفظية، وهي زيادة الألف والنون. (٢)

- وقد ذكر قبل هذا بقليل ما علّل به النحاة منع صرف الاسم المختوم بألف التأنيث، وأن هذه العلّة تقوم مقام علّتين، فقال:" وقامت ألف التأنيث

---

(١) التحفة المكية (ص/٥٢٠).

(٢) ينظر في هذا: شرح ابن الناظم على الألفية (ص/ ٤٥١)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (١/ ١٧٧).

مقام علّتين؛ لأن ما هي فيه فرع من جهتين: كونه مؤنّثًا فرع التذكير، وكون التأنيث فيه لازم بالألف، وهي فرع التاء، أو اللزوم فرع عدم اللزوم."[١]

- فقد بيّن في هذا النص أن ألف التأنيث - المقصورة أو الممدودة - تقوم مقام علتين؛ لأن فيها علتين فرعيتين:

- إحداهما: أنّ ما هي فيه مؤنث، والتأنيث فرع التذكير.

- والأخرى: لزوم تأنيثه بالألف، والتأنيث بالألف فرع التأنيث بالتاء، وكذلك لزوم التأنيث فرع عن عدم لزومه.[٢]

٢- ثم عَرَضَ المقّري إشكالًا ينتقض فيه تعليل النحاة لهذا الحكم النحوي، وهو: أن النحاة اكتفوا في منع صرف الاسم المختوم بألف التأنيث - المقصورة والممدودة - بهذه الألف، وعلّلوا ذلك بأن الألف تقوم مقام علتين؛ لأنها فرعية من جهتين - كما سبق -، ولم يكتفِ هؤلاء النحاة في منع صرف ما كان وصفًا بكونه وصفًا- وإنما اشترطوا أن تكون معه علة أخرى، كزيادة الألف والنون في (سكران)- وإن كانت الوصفية تستلزم الفرعية من جهتين - كألف التأنيث - ، فالفرعية الأولى: أن الوصف فرع الموصوف، والفرعية الثانية: أن الوصف مشتق، والمشتق فرع المشتق منه.

---

(١) التحفة المكية (ص/٥١٩).

(٢) ينظر في هذا: المقاصد الشافية للشاطبي(٥/ ٥٨٤) تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط/١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، وشرح الأشمونى على الألفية (٣/ ١٣٦)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

– فلِمَ منعوا الصرف في المختوم بألف التأنيث نحو (حُبْلَى، وحمراء)، ولم يمنعوه في الوصف نحو (عالم، ومريد)، والعلّة واحدة ؟

٣-ثم استنتج المقّري من إشكاله هذا أن تعليلات النحاة قاصرة ومُنْتَقَضَة، فهي تقريبية، وليست مطردة.

٤-يرى المقّري أن تعليلات النحاة لا بد أن يكون الغرض منها ضبط كلام العرب، وتقريبه لطالب علم العربية.

– وعليه، فكل ما خالف هذا الغرض من التعليلات فهو غير مقبول عنده.

خامسًا: ما ذكره المقّري في باب (ما لا ينصرف) أيضًا، في أثناء شرحه لقول ابن مالك:

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ.... فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَأُخَرْ) (١)

فقال:" أي: العدل والوصف علتان معتبرتان في منع الصرف، وذلك في أسماء العدد المبنية على (فُعَال، ومَفْعَل)، كـ(ثُلاث، ورُبَاع، ومَثْنى، ومَثْلَث)، معدولة من (ثلاثة، وأربعة، واثنين)، فتقول: (جاء القومُ ثلاث)، أي: ثلاثة ثلاثة.... وكذلك يمنع من الصرف العدلُ والوصفُ في (أُخَر)، كـ(مررتُ بنسوة أُخَرَ) معدول عن (الآخر)...

سؤال:

لِمَ لَمْ يمنعوا صرف (ضَرُوبٍ، وشَرَّابٍ) ونحوهما من صيغ المبالغة، مع وجود العدل عن (ضارب، وشارب)، ووجود الوصفية؟

(١) ينظر: متن ألفية ابن مالك (ص/٤٣)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص/ ٤٥٥).

والجواب: أن المرجع في هذا إلى ما سمع من العرب."[١]

تحليل النص:

١- ذكر المقّري ما علل به النحاة منع صرف ما كان على وزن (فُعَال، ومَفْعَل)، من الأعداد، كـ(مَثْنى، وثُلاث، ومَثْلَث، ورُباع ، ومَربع)، وبين أن علة منع الصرف هي اجتماع الوصفية والعدل، فهي معدولة عن (اثنين، وثلاثة، وأربعة)، وبين أيضًا أن (أُخَر) يمنع من الصرف؛ لاجتماع العدل والوصف.[٢]

٢- ثم عَرَضَ المقّري سؤالًا ينتقض فيه تعليل النحاة لهذا الحكم النحوي، وهو: أن النحاة جعلوا اجتماع الوصف والعدل مانعًا من الصرف – كما في (ثُلاث، ورُباع، وأُخَر) – فلِمَ لمْ يمنعوا صرف كل ما اجتمع فيه العلتان، كما في صيغ المبالغة- نحو (ضَرُوبٍ، وشرَّابٍ)- ففيها العلتان: الوصفية، والعدل عن اسم الفاعل؟

٣-ثم أجاب عن سؤاله، وبيّن أن الفرق بينهما هو السماع عن العرب، فقد سمع عنهم منع الصرف في نحو (ثُلاث، ورُباع، وأُخَر)، وسمع صرف (ضَرُوبٍ، وشرَّابٍ)، فكان الأولى بالنحاة أن يُرجِعوا هذه الأمور إلى السماع، وأن يكتفوا به.

---

(١) التحفة المكية (ص/٥٢٣، ٥٢٤) بتصرف.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية (ص/ ٤٥٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٣/ ١١٩٥)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٣/ ٣٢٦).

ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض النحاة قد ذكروا أن العدل المانع من الصرف بابه السماع – كما ذكر المقّري – ولا يقاس عليه، فهذا ابن يعيش(ت/٦٤٣ه) يقول:" والمعدولُ بابُه السماعُ. ألا ترى أنهم لم يقولوا في (مالِكٍ): (مُلَكُ)، ولا في (حارِثٍ): (حُرَثُ)، كما قالوا: (عُمَرُ)، و(زُفَرُ)."(١)

ويقول الرضي(ت/٦٨٦ه) عن العدل المانع من الصرف:" ... إنه الذي يصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل، فإن (عُمَرَ) مثلًا، لو وجدناه منصرفًا، لم نحكم قط بعدله عن (عامر)، بل كان كـ(أُدَد)."(٢)

سادسًا: ما ذكره المقّري في باب (الإمالة)، في أثناء شرحه لقول ابن مالك:

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَ (رَا) يَنْكَفُّ... بِكَسْرِ (رَا)، كَـ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)(٣)

فقال:" أي: إذا وجد المانع من الإمالة، وهو حرف الاستعلاء، أو الراء غير المكسورة- على ما تَقَدَّم(٤)- ، ووجد مع المانع مقتضِي الإمالة – وهو كسر

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش(١/١٧٦).

(٢) شرح الكافية للرضي (١/١١٤)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د/ يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، ١٣٩٥ه/ ١٩٧٥ م.

(٣) ينظر: متن ألفية ابن مالك (ص/٥٩)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص/ ٥٨٠).

(٤) ذكر المقّري أن من أسباب إمالة الألف كسر ما بعدها، نحو: عالِم، أو كسر حرف سابق على ما قبلها، نحو: كِتَاب، ثم بين أن حروف الاستعلاء- وقد جمعها في قوله: (قظ خص ضغط) - تمنع من الإمالة إذا وليت الألف- مع وجود سبب الإمالة- سواء أكانت متصلة بها ، نحو: ساخِط، أم مفصولة بحرف، نحو: ناعِق، أم بحرفين، نحو: مواثيق، وكذلك تُعْطَى الراء غير المكسورة حكم حروف الاستعلاء في منع الإمالة، فيمنع من الإمالة، نحو: هذا عِذارُ، وهذان عِذارَان، كما بين أن حروف الاستعلاء، والراء تمنع من الإمالة إذا تقدمت على الألف، ولم تكن مكسورة، نحو: طالب، وصالح.

الراء- كان الحكم للمقتضي، فيكون كافًّا للمانع، فيُمَال، نحو (غارِم)؛ لأجل كسرة الراء، ولولا الكسرة لامتنعت الإمالة؛ لأجل حرف الاستعلاء الذي قبل الألف.... وكذلك يُغَلَّب المقتضي الإمالة مع وجود مانعين، نحو: ﴿**الْقَرَارِ**﴾[1]، فإن القاف، والراء المفتوحة مانعان من الإمالة، ومع هذا كان الحكم لكسر الراء، فأُمِيل، والقاعدة تقتضي ألا تمال؛ لمقابلة المقتضي بأحد المانعَيْن، ويبقى المانع الآخر بلا معارض، فتمتنع الإمالة، ويؤكده أن المانع مستند للأصل، وهو العدم، فإذا تعارض موجب ومُسقِط قُدِّمَ المُسقِط.

وهذا كله تأنيس، وإلا فالعربية مستندها النقل عن العرب، فلو ثبت عنهم أنهم أمالوا نحو: {**وَبِئْسَ الْقَرَارُ**} [2]، وثبت ذلك في أصل الوضع لاتبعناهم، وأملناه كما أمالوه، مع أنه لا موجب للإمالة؛ إذ لا تحجير في وضع اللغة، ولا مجال للعقل فيها." [3]

تحليل النص:

١- ذكر المقّري ما علّل به النحاة إمالة ما أمالته العرب، ووُجِدَ فيه مانع من موانع الإمالة- مما ذكر النحاة أنه يمنع من الإمالة- كحرف الاستعلاء، أو الراء غير المكسورة، وعلتهم: أن المقتضي للإمالة يُقَدَّم على المانع منها، فتُمَال

ينظر: التحفة المكية(٦٨٤-٦٨٧)، وينظر أيضًا: شرح ابن الناظم على الألفية(ص/ ٥٧٩، ٥٨٠)، وشرح ابن عقيل على الألفية(٤/ ١٨٥- ١٨٧)، وشرح الأشمونى على الألفية(٤/ ٢٩- ٣٢).

(١) سورة غافر، من الآية (٣٩)، وتمام الآية {يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ}.

(٢) سورة إبراهيم، من الآية (٢٩)، وتمام الآية: {جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ}.

(٣) التحفة المكية (ص/٦٨٨) بتصرف.

الألف، ومثّل لذلك بكلمة (غَارِم)، فالمقتضي للإمالة هو كسر ما بعدها، والمانع هو سبقها بحرف الاستعلاء المفتوح، وهو الغين.

كما مثل لما ذكره النحاة من أن المقتضي يقدّم ويُغلَّب حكمه مع وجود مانعين من الإمالة، كما في قوله تعالى: {**وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ**}(١)، فكلمة (القَرَارِ)، فيها سبب لإمالة الألف، وهو كسر ما بعدها، وفيها مانعان من الإمالة، وهما: وقوع حرف الاستعلاء قبلها، وهو القاف المفتوحة، ووقوع الراء المفتوحة قبلها أيضًا، ومع هذا قُدِّم مقتضي الإمالة على المانعين.

٢- ثم بيّن أن علّة النحاة في تقديم المقتضي للإمالة مع وجود مانعين علة منتقضة، فالقاعدة ألا تمال هذه الكلمة؛ لأن المقتضي يقابل أحدَ المانعين، والمانع الآخر لا مقابل له، فينبغي أن يُقدّم المانع على المقتضي للإمالة، وإذا تعارض موجب الشيء ومسقِطه، قُدِّمَ المُسقِط.

٣-ثم بيّن غرضه من هذا النقض الذي وجهه لتعليل النحاة هنا، وهو أنه ينبغي أن يُرجِع النحاةُ هذه الأمور إلى النقل والسماع عن العرب بدلًا من القول بالقواعد والعلل المنتقضة القاصرة، ويؤكد هذا أنه ذكر مثالًا به ثلاثة من الموانع للإمالة، ولا يوجد به سبب واحد يجيزها، وهو كلمة (القَرَارُ) في قوله تعالى: {**وَبِئْسَ الْقَرَارُ**}(٢)، فالألف فيها مسبوقة بحرف استعلاء، وهو القاف المفتوحة، وقبلها أيضًا راء مفتوحة، وبعدها راء مضمومة، ثم قال بأن

(١) سورة غافر، من الآية (٣٩).

(٢) سورة إبراهيم، من الآية (٢٩)، وتمام الآية: {جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ}.

العرب لو أمالت هذه الكلمة، ولا سبب فيها للإمالة؛ لاتبعناهم وأملناها، فاللغة مرجعها السماع، ولا مجال لإعمال العقل فيها.

المبحث الثاني

موافقة المقّري للمعارضين للتعليل النحوي.

انقسم النحاة قسمين في موقفهم من التعليل النحوي، فمنهم من يؤيده ويدافع عنه، ومنهم من يعارضه وينتقضه – كما سبق في المبحث الثاني من الفصل الأول-.(١)

ويتبين لنا من تحليل النصوص التي وردت في المبحث السابق أن المقّري ممن يعارضون وينتقضون التعليل النحوي، وهو بهذا يوافق أصحاب هذا الاتجاه، كابن حزم، وابن مضاء، وأبي حيان.

وتتضح موافقتُه لأصحاب هذا الاتجاه فيما يأتي:

أولًا: تخطئة نسبة التعليل النحوي إلى العرب.

يرى المقّري أن نسبة التعليلات النحوية إلى العرب نسبة تجانب الصواب، فالعرب لم تقل بهذا، وقد اتهم من ينسب هذه التعليلات إلى العرب بالكذب، فقال في باب (إنّ) وأخواتها:" ... وهذا **كذب محض** على العرب، ولو سألت أفصحهم في زمانهم- وخصوصًا من لا قرأ منهم ولا كتب – لما أمكنه جواب ألبتة، إلا قوله: كذلك نطقت به العرب، ووجدنا آباءنا تنطق به، ولا يكون له شعور بكسر، ولا سكون، ولا إدغام حرف في حرف، **فضلًا عن إدراك هذه العلل**... وأما نسبة ذلك إلى العرب فليس شيء فيما يظهر."(٢)

---

(١) ينظر: البحث (ص/).

(٢) التحفة المكية (ص/ ١٦٦) بتصرف. وينظر: البحث (ص/) النص الأول.

كما ذكر أن العرب لا يدركون هذه العلل التي يذكرها النحاة، فقال في باب (الفاعل) في أثناء حديثه عن حذف الفاعل وجوبًا:" **والعرب لا يدركون هذه العلّة**، وخصوصًا الأعراب ممن لا يقرأ ولا يكتب، حتى إنك لو سألت أفصحهم عن ذلك لقال: إنما حذف (انفطرت) ونحوه؛ لأن العرب نطقت به كذلك." (١)

وقال في باب (أبنية المصادر):" لِمَ قالوا – أي: النحاة-: استثقل كذا، فنقل إلى كذا، وحذف كذا، وعوض كذا؟ مع أنهم مقلِّدون في ذلك ما سمع من العرب، ولو سألت أفصح العرب: هل التاء في استعاذة عوض عن شيء محذوف؟ **لقال: لا أدري**، كذا وجدنا الآباء والأجداد تنطق، فنطقنا." (٢)

وما قاله المقّري من تخطئة نسبة التعليل النحوي إلى العرب، وعدم إدراك العرب له هو ما قاله المعارضون للتعليل النحوي.

فهذا ابن حزم الأندلسي يقول عن علل النحاة:" كلها فاسدة، لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة ألبتة، وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، ما عدا هذا فهو – مع أنه تحكم فاسد متناقض – **فهو أيضًا كذب**؛ لأن قولهم: كان الأصل كذا، فاستثقل فنقل إلى

(١) التحفة المكية (ص/ ٢٠١). وينظر: البحث (ص/) النص الثاني.

(٢) التحفة المكية (ص/٣٧٤، ٣٧٥) بتصرف. وينظر: البحث (ص/) النص الثالث.

كذا، شيء يعلم كل ذي حسٍّ أنه كذب لم يكن قطّ، ولا كانت العرب عليه مدّة، ثم انتقل إلى ما سمع منها بعد ذلك." (١)

فالمقّري يتفق مع ابن حزم الأندلسي في أن ما ينسب إلى العرب من التعليل النحوي -كالاستثقال أو التخفيف- كذب على العرب، فالعرب لم تقل بهذا.

وقريب منه ما ذكره ابن مضاء، حين قال:" والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئًا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّل، ولم يقبل قوله، **فلمَ ينسبون إلى العرب ما يُجهِّل به بعضهم بعضًا؟** وذلك: أنهم لا يقسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع!" (٢)

- فابن مضاء يرى أن نسبة هذه التعليلات للعرب ليست صحيحة، وهو ما أراده المقّري هنا.

كما صرح ابن مضاء بأن العرب لا يدركون هذه العلل التي يعلل بها النحاة، فقال في أثناء حديثه عن العلل المانعة من الصرف:" وليس يُحتاج من هذا إلا معرف تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف، وأما غير ذلك ففضل،

(١) التقريب لحد المنطق لابن حزم الأندلسي(ص/١٦٨)، وينظر: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، تأليف/ سعيد الأفغاني (ص/٤٥، ٤٦).

(٢) الرد على النحاة(ص/١٣٤، ١٣٥).

هذا لو كان بيِّنًا، فكيف به وهو ما هو في الضعف؛ **لأنه ادعاء أن العرب أرادته، ولا دليل على ذلك...**"[١]

فهو يرفض تلك العلل؛ لأن فيها ادعاء أن العرب أرادت ذلك، ولا دليل على هذا. وهو ما أراده المقّري حين ذكر أن العرب لا يدركون هذه العلل.

ثانيًا: علل النحاة بعضها لا يطّرد.

انتقض المقّري بعض العلل النحوية، وشكّك في صحتها؛ لأنها علل قاصرة ومُنْتَقَضَة؛ وذلك لأن الحكم لا يوجد عند وجودها في كل موضع[٢]، ولو كانت صحيحة لكانت مطردة.

ومن ذلك ما عرضه من أسئلة وإشكالات، غرضه منها نقض علل النحاة؛ وإظهار ضعفها وفسادها؛ لعدم صلاحيتها في كل موضع، ومن ذلك:

(أ)- أنه عَرَض في باب الفاعل سؤالًا ينتقض فيه ما علّل به بعض النحاة حذف الفعل وجوبًا، ويشكّك في صحة تعليلهم، وسؤاله هو: إذا كانت علة الحذف وجوبًا هي وجود ما ينوب عن الفعل؛ حتى لا يُجمع بين النائب والمنوب عنه، - كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾[٣]-، فالعلة نفسها موجودة في حال الحذف جوازًا، فإنك لو أظهرت الفعل فقلت: قَرَأَ زيدٌ، في جواب (مَنْ قَرَأ؟)، لكنت جامعًا بين النائب والمنوب عنه، فلماذا فرّق النحاة بينهما في وجوب الحذف؟

---

(١) الرد على النحاة (ص/١٣٦).

(٢) ينظر: الاقتراح للسيوطي (ص/١٠٦، ١٢١).

(٣) سورة التوبة، من الآية (٦).

فقال:" سؤال: ما الفرق بين ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[١]، وبين (زيدٌ) في جواب (مَنْ قرأ ؟)، فجعلوا الحذف في الأول وجوبًا؛ إذ لا يجمع بين النائب والمنوب عنه، وجعلوه في الثاني جائزًا، وما الفرق بينهما، مع أن كل واحد من الفعلين المحذوفين فسّره فعل من لفظه؟"[٢]

(ب)- كما عرض في باب أبنية المصادر سؤالًا ينتقض فيه ما علّل به النحاة لزوم تعويض التاء في (استعاذة) مصدر (استعاذ)، والعلّة عندهم هي: التعويض عن الألف المحذوفة، والعلة نفسها- وهي حذف الألف من المصدر- موجودة في (إقامة) مصدر (أقام)، ولم يقل النحاة بلزوم التعويض في المصدر، وإنما قالوا بأن هذا غالب لا لازم.

فقال:" ولِمَ جُعِلَ التعويض هنا لا زمًا، أعني: في باب (الاستفعال)، نحو (استعاذ استعاذة)، دون باب (أَفْعَلَ)، نحو (أقام إقامَة، وإقامًا)، فلم يجعلوا التعويض فيه لازمًا؟" [٣]

(ج)- كما عَرَضَ المقّري في باب (ما لا ينصرف) إشكالًا ينتقض فيه تعليل النحاة في أنهم اكتفوا في منع صرف الاسم المختوم بألف التأنيث – المقصورة والممدودة – بهذه الألف، وعلّلوا ذلك بأن الألف تقوم مقام علتين؛ لأنها فرعية من جهتين، ولم يكتفِ هؤلاء النحاة في منع صرف ما كان وصفًا بكونه وصفًا- وإنما اشترطوا أن تكون معه علة أخرى، كزيادة

(١) سورة التوبة، من الآية (٦).

(٢) التحفة المكية (ص/٢٠١) . وينظر: البحث (ص/)، النص الثاني.

(٣) التحفة المكية (ص/٣٧٤، ٣٧٥) بتصرف. وينظر: البحث (ص/)، النص الثالث.

الألف والنون في (سكران)- وإن كانت الوصفية تستلزم الفرعية من جهتين - كألف التأنيث - فقال:" **إشكال**: لَمْ يكتفوا في منع صرف نحو (سكران) بالوصف؛ لأنه يستلزم الفرعية من جهتين؛ لأن الوصف فرع الموصوف، والمشتقّ فرع المشتقّ منه، وهو مشتق من (السُّكْر)، واستغنوا بنحو ذلك فيما فيه ألف التأنيث، ولم يستغنوا ها هنا بكونه وصفًا، فتجدهم يصرفون نحو (عالم، ومُريد) ونحوهما، مع أنه فرع من جهتين.

ومن هنا يتبين لك أن تعليلات النحاة إنما هي على وجه التقريب لضبط كلام العرب، لا أنها مطّردة، والله أعلم."(١)

فقد أكّد المقّري أن تعليلات النحاة غير مطردة.

(د) - كما عرض في باب (ما لا ينصرف) - أيضًا- سؤالًا ينتقض فيه تعليل النحاة لمنع صرف (ثُلاث، ورُباع، وأُخَر)، فقد جعل النحاة اجتماع الوصف والعدل مانعًا من الصرف فيها، ثم بيّن أن هذا التعليل لو كان صحيحًا لامتنع من الصرف كل ما اجتمع فيه هاتان العلتان، كما في أمثلة المبالغة، فهي صفات، ومعدولة عن اسم الفاعل، ومع ذلك فهي مصروفة.

فقال:" **سؤال**: لِمَ لَمْ يمنعوا صرف (ضَرُوبٍ، وشرَّابٍ) ونحوهما من صيغ المبالغة، مع وجود العدل عن (ضارب، وشارب)، ووجود الوصفية؟

والجواب: أن المرجع في هذا إلى ما سمع من العرب."(٢)

---

(١) التحفة المكية (ص/٥٢٠). والبحث (ص/)، النص الرابع.

(٢) التحفة المكية (ص/ ٥٢٤) بتصرف. والبحث (ص/)، النص الخامس.

(ه)- انتقض المقّري في باب (الإمالة) ما ذكره النحاة من أن المقتضي للإمالة يُقَدَّم ويغلَّب على مانعين منها، فقال:" وكذلك يغلب المقتضي الإمالة مع وجود مانعين، نحو: ﴿**الْقَرَارِ**﴾[1]، فإن القاف، والراء المفتوحة مانعان من الإمالة، ومع هذا كان الحكم لكسر الراء، فأُمِيل، والقاعدة تقتضي ألا تمال؛ لمقابلة المقتضي بأحد المانعَيْن، ويبقى المانع الآخر بلا معارض، فتمتنع الإمالة، ويؤكده أن المانع مستند للأصل، وهو العدم، فإذا تعارض موجب ومُسقِط قُدِّمَ المُسقِط.

وهذا كله تأنيس، وإلا فالعربية مستندها النقل عن العرب، فلو ثبت عنهم أنهم أمالوا نحو: {**وَبِئْسَ الْقَرَارُ**} [2]، وثبت ذلك في أصل الوضع لاتبعناهم، وأملناه كما أمالوه، مع أنه لا موجب للإمالة؛ إذ لا تحجير في وضع اللغة، ولا مجال للعقل فيها." [3]

فقد بيّن أن العلّة التي استند إليها النحاة منتقضَة عقلًا، وهو بهذا لا ينكر الحكم النحوي، لكنه يريد أن يبين ضعف علل النحاة، وأن الأولى أن يُرْجِعوا مثل هذه الأحكام إلى النقل والسماع عن العرب.

ومن الجدير بالذكر أن الطريقة التي استخدمها المقّري في نقض علل النحاة - وهي إثبات أن الحكم النحوي لا يوجد مع العلة في كل موضع، وهو

---

(١) سورة غافر، من الآية (٣٩)، وتمام الآية {يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ}.

(٢) سورة إبراهيم، من الآية (٢٩)، وتمام الآية: {جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ}.

(٣) التحفة المكية (ص/٦٨٨) بتصرف.

ما يظهر أنها علل قاصرة ومنتقَضة- **هي نفسها الطريقة التي اتبعها ابن مضاء قبله** في نقض علل النحاة، ومن ذلك ما ذكره ابن مضاء حين تحدث عن تعليل النحاة لمنع صرف ما لا ينصرف من الأسماء؛ بحجة أنها تشبه الأفعال(١)، فقال منتقضًا علّتهم هذه :"... قيل: نجد في الأسماء ما هو أشد شبهًا بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف، وهي منصرفة، نحو (أقام إقامة)، وما أشبهه، فـ(إقامة) مؤنث، والفعل مشتق منه، ودال على ما يدل عليه من الحدث، وعامل - على مذهبهم(٢) - كالفعل، وهو مؤكِّد له، والمؤكِّد تابع للمؤكَّد، كما أن الصفة بعد الموصوف، ففيه التأنيث، والتأكيد، والعمل، ودلالة الاشتقاق، وإن لم تكن فيه التاء نحو (قيام) ففيه أنه لا يثنَّى، ولا يجمع، كما أن الفعل كذلك." (٣)

كما قال ابن مضاء أيضًا بإلغاء العلل المُنْتَقَضَة، ومنها: ما سماه (المقطوع بفساده) – وهو القسم الثالث من العلل الثواني عند ابن مضاء-، وقد مثل له قائلًا:" ومثال ما هو بيِّن الفساد قول محمد بن يزيد المبرد: إن نون ضمير جماعة المؤنث إنما حرّك؛ لأن ما قبله ساكن، نحو (ضَرَبْنَ، ويَضْرِبْنَ) وقال فيما قبلها: إنه أسكن؛ لئلا تجتمع أربع حركات؛ لأن الفعل والفاعل

(١) ينظر في هذا: شرح الكافية الشافية، لابن مالك (٣/ ١٤٣٣)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط/١، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، وشرح ابن الناظم على الألفية(ص/ ٤٥٠).

(٢) أي: أن المصدر يعمل عمل الفعل عند النحاة، أما عنده فهو يرى إلغاء العامل. ينظر: الرد على النحاة(ص/٨٢).

(٣) الرد على النحاة (ص/١٣٦، ١٣٧).

كالشيء الواحد. فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها[١]. فجعل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بيّن الفساد." [٢]

فانظر كيف انتقض ابن مضاء هذه العلة؛ لأنها غير مطردة، وفيها من النقض والفساد ما فيها.

ثم انظر إلى كلام ابن مضاء حين عَرَضَ علّة من العلل الثواني، ولم يستطع إنكارها؛ وذلك لأنها مطّردة، ومقطوع بصحتها، وهي ما سماه (المقطوع به)- وهو القسم الأول من العلل الثواني-، وقد مثل لذلك بقوله:" فمثال المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرَّك، مثل قولنا: (أكْرِمِ الْقَوم)، وقال تعالى: ﴿ **قُمِ اللَّيْلَ** ﴾[٣]... فيقال: لمَ حُرِّكت الميم من (أكرِم)، وهو أمر؟ فيقال له: لأنه لقي ساكنًا آخر، وهو لام التعريف، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرّك، فإن قيل: ولِمَ لَمْ يُتركا ساكنين؟ فالجواب: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق. فهذه قاطعة، وهي ثانية." [٤]

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد(٢٧١/١).

(٢) الرد على النحاة (ص/١٣٧).

(٣) سورة المزمل، من الآية (٢).

(٤) الرد على النحاة (ص/١٣١).

فابن مضاء ينكر من العلل ما لا يطرد، ويؤدي إلى التناقض والفساد، ويجيز منها ما كان مطردًا قاطعًا غير مُنْتَقَضٍ، **وهو ما أراده المقّري** بأسئلته وإشكالاته التي عرضَها مشكّكًا في صحة العلل التي علّل بها بعض النحاة.

ثالثًا: المرجع في اللغة إلى السماع.

يرى المقّري أن الصواب التسليم بما سمع عن العرب، فالمرجع في اللغة إلى السماع، وهو ما نطق به العرب، فقد قال في باب (ما لا ينصرف) :" والجواب: أن المرجع في هذا إلى ما سمع من العرب." (١)

كما أكّد هذا حين ذكر افتراضًا يخالف قواعد النحاة، وهو أن العرب لو أمالت ما لا سبب فيه للإمالة، واجتمع فيه أكثر من مانع لها، لاتبعناهم في هذا وأملنا؛ لأن المرجع في اللغة إلى السماع، فقال- في باب (الإمالة) -:" ... وإلا فالعربية مستندها النقل عن العرب، فلو ثبت عنهم أنهم أمالوا نحو: {**وَبِئْسَ الْقَرَارُ**} (٢)، وثبت ذلك في أصل الوضع لاتبعناهم، وأملناه كما أمالوه، مع أنه لا موجب للإمالة؛ إذ لا تحجير في وضع اللغة، ولا مجال للعقل فيها." (٣)

وقد أكّد المقّري ذلك بأنك لو سألت أفصح العرب عن شيء مما نطقت به العرب على هيئة ما ، لقال: هكذا نطقت العرب، ومن ذلك قوله في باب (إنّ) وأخواتها:"... ولو سألت أفصحهم في زمانهم- وخصوصًا من لا قرأ منهم ولا

---

(١) التحفة المكية (ص/ ٥٢٤). والبحث (ص/)، النص الخامس.

(٢) سورة إبراهيم، من الآية (٢٩)، وتمام الآية: {جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ}.

(٣) التحفة المكية (ص/٦٨٨) . وينظر البحث (ص/) النص السادس.

كتب – لما أمكنه جواب ألبتة، إلا قوله: كذلك نطقت به العرب، ووجدنا آباءنا تنطق به." (١)

وقال في باب (الفاعل) :"... حتى إنك لو سألت أفصحهم عن ذلك لقال: إنما حذف (انفطرت) ونحوه؛ لأن العرب نطقت به كذلك." (٢)

كما استنكر على النحاة ما ذكروه من التعليل بالاستثقال، ونقل الحرف أو الحركة، وبيّن أن الأولى بهم اتباع ما نقل عن العرب؛ لأنهم مقلّدون، فقال في باب (أبنية المصادر) :" لِمَ قالوا – أي: النحاة-: استثقل كذا، فنقل إلى كذا، وحذف كذا، وعوض كذا؟ مع أنهم مقلِّدون في ذلك ما سمع من العرب."(٣)

كما قال بعد هذا بقليل- مجيبًا عما ذكره من أن علل النحاة غير مطردة- :" ... فلا جواب إلا أن العرب فعلوا ذلك في هذا دون هذا، فكان من حقّهم – أي: النحاة- التقليد في ذلك ابتداء." (٤)

وما قاله المقّري من أن الصواب الرجوع إلى ما نطقت به العرب هو ما قاله المعارضون للتعليل النحوي.

فهذا ابن حزم الأندلسي يقول:" ... وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها." (١)

---

(١) التحفة المكية (ص/ ١٦٦). وينظر البحث (ص/) النص الأول.

(٢) التحفة المكية (ص/ ٢٠١). وينظر البحث (ص/) النص الثاني.

(٣) التحفة المكية (ص/٣٧٥) بتصرف. وينظر البحث (ص/) النص الثالث.

(٤) التحفة المكية (ص/٣٧٤، ٣٧٥) بتصرف. وينظر البحث (ص/) النص الثالث.

وهو أيضًا ما نص عليه ابن مضاء حين قال:" ... وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيدٌ) لمَ رُفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: **كذا نطقت به العرب**. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر...." (٢)

فابن مضاء يرى أن اللغة مرجعها إلى ما نطقت به العرب، ونقل إلينا، فالصواب في جواب السائل عن علة رفع الفاعل أن تقول له: كذا نطقت به العرب.

- ويرى أبو حيان أن التعليل النحوي لا يكون إلا بعد تقرر السماع(٣) ، يقول في باب التمييز:" والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعوّل منه إلا على ما كان في لسان العرب، واستعمالاتها تشهد له، وتومي إليه." (٤)

ثم يقول:" وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية، ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل، كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل." (٥)

ويقول أيضًا:" والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع."(١)

---

(١) التقريب لحد المنطق لابن حزم الأندلسي(ص/١٦٨)، وينظر: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، تأليف/ سعيد الأفغاني (ص/٤٥، ٤٦).

(٢) الرد على النحاة (ص/١٣٠، ١٣١) بتصرف.

(٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو (ص/٣٥١).

(٤) منهج السالك (ص/٢٢٩).

(٥) منهج السالك (ص/٢٣٠).

رابعًا: المقبول من تعليلات النحاة.

يَقْبَل المقّري من التعليل النحوي كل ما يفيد في فهم كلام العرب، ويؤدي إلى ضبط كلامها، ويعين طالب العربية في فهمها، والتكلم كما تكلمت العرب.

أما المناقشات الجدلية، والمناظرات الكلامية التي لا تفيد في فهم العربية فهو ينكرها، ولا يقبلها.

يقول عن تعليلات النحاة – في باب (إنّ) وأخواتها-:" ... وإنما ذلك تأنيس، وضوابط تعرف بها كلام العرب." (٢)

كما بيّن حجة النحاة في ذكر ما يفيد من تعليلات، فقال في باب (أبنية المصادر):"... لكنهم – رحمهم الله تعالى – فعلوا ذلك؛ ليجري طالب فنّ العربيّة على قانون ينتفع به في جزئيات منها." (٣)

كما أشار إلى أن التعليل المفيد هو الذي يؤدي إلى تقريب فهم العربية، وضبط كلام العرب، فقال في باب (ما لا ينصرف) :" ومن هنا يتبين لك أن تعليلات النحاة إنما هي على وجه التقريب لضبط كلام العرب." (٤)

وما قاله المقّري – من قبول التعليلات النحوية التي تفيد في فهم كلام العرب، وإنكار ما عداها – **يتفق مع ما ذكره ابن مضاء** من تجويز القول

---

(١) منهج السالك (ص/٢٣٠).

(٢) التحفة المكية (ص/ ١٦٦)، وينظر: البحث (ص/) ، النص الأول.

(٣) التحفة المكية (ص/ ٣٧٥) بتصرف. وينظر: البحث (ص/) ، النص الثالث.

(٤) التحفة المكية (ص/٥٢٠). وينظر: البحث (ص/)، النص الرابع.

بالعلل الأُوَل، والمقطوع به من العلل الثواني؛ وذلك لما لها من فائدة في فهم كلام العرب، وإنكار ما عداها؛ لأنه لا فائدة فيه، فقد فرّق ابن مضاء بين ما يفيد من العلل النحوية- وهي العلل الأُوَل-، وبين ما لا فائدة فيه منها، - وهي العلل الثواني والثوالث-، فقال:" والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني: أن العلل الأُوَل بمعرفتها تُحَصِّل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرَك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة، وذلك في بعض المواضع."(١)

ويقول عن المقطوع به من العلل الثواني:" وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده. وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين... فمثال المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرَّك، مثل قولنا: (أكْرِمِ الْقَوم)، وقال تعالى: ﴿**قُمِ اللَّيْلَ**﴾(٢)... فيقال: لمَ حُرِّكت الميم من أكرِم، وهو أمر؟ فيقال له: لأنه لقي ساكنًا آخر، وهو لام التعريف، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرك، فإن قيل: ولمَ لمْ يتركا ساكنين؟ فالجواب: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق. فهذه قاطعة، وهي ثانية."(٣)

(١) الرد على النحاة (ص/١٣١).

(٢) سورة المزمل ، من الآية (٢).

(٣) الرد على النحاة (ص/١٣١).

– فابن مضاء يجيز القول بالعلل النحوية التي تفيد في فهم كلام العرب، وينكر ما عداها، وهو ما لا يفيد نطقًا.

وقد صرح ابن مضاء بأنه يجب أن يسقط من النحو كل ما لا يفيد نطقًا، فقال:" ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقًا، كاختلافهم في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه، من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقًا، كاختلافهم في رفع المبتدأ، وناصب المفعول، فنصبَه بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معًا، وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقًا." (١)

وقريب مما ذكره ابنُ مضاء – وأراده المقّريُّ – ما ذكره أبو حيان لائمًا على النحويين كثرة التعليل التي لا تفيد في معرفة كلام العرب، ولا تزيد القارئ إلا السأم والملل، فقال:" والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرًا ما نطالع أوراقًا في تعليل الحكم الواحد، ومعارضات ومناقشات، ورد بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود، خصوصًا ما صنفه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأم من ذلك، ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم." (٢)

(١) الرد على النحاة (ص/١٤١).

(٢) منهج السالك (ص/٢٣٠).

- **وقد طبّق المقّري المنهج الذي حدده لنفسه في قبول ورفض التعليل النحوي**، فهو يقبل منه ما أفاد في فهم كلام العرب، ويرفض منه ما لا يفيد نطقًا، ومن الأمثلة على ذلك:

(أ)- أنه ذكر علّة دخول اللام في خبر (إنّ) المكسورة؛ فقال بأنها للمبالغة في التوكيد.

وهذه علة تعليمية تفيد في فهم كلام العرب، أو كما يسميها ابن مضاء علّة أولى، وقد قبلها المقّري، ولم يعترض عليها.

- ثم ذكر علّة ثانية، وكأن سائلًا سأل: ولماذا دخلت اللام على الخبر، ولم تدخل على غيره؟

فذكر جواب النحاة عنه: بأن " حق اللام صدر الكلام، فتدخل على (إنّ)؛ لأن لها الصدر، نحو: لَإنّ زيدًا قائمٌ، لكن (إنّ) للتوكيد، وكذلك اللام، فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد، فأخروها."(١)

وهذه علة ثانية.

- كما ذكر قاعدة اجتماع الهمزتين في كلمة (أئمّة) جمع (إمام)، فبين أن الكلمة جاءت على هذه الصيغة، وهذا ليس أصلها، وإنما أصلها- كما ذكر النحاة - (أَأْمِمة)، وأن العرب استثقلت اجتماع همزتين.

- ثم ذكر جواب النحاة بأن العرب نقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة، وأدغموا الميم في الميم.

---

(١) التحفة المكية (ص/١٦٥). وينظر: البحث (ص/)، النص الأول.

ثم اعترض على العلتين الأخيرتين بأن العرب لم تقل بهذا، وأنه ينبغي أن يقال في الجواب عن هذه العلل وما يماثلها: هكذا نطقت العرب. (١)

فهو يقبل ما يؤدي إلى فهم كلام العرب، ويعترض على ما لا يفيد نطقًا.

(ب)- ذكر المقّري- في باب (الفاعل) - علة حذف الفعل، وهي: أن يدل عليه دليل، ولم يعترض على هذه العلّة؛ لأنها تفيد في معرفة كلام العرب.

ثم ذكر تعليل بعض النحاة لحذف الفعل وجوبًا، وهو: وجود ما ينوب عنه في الكلام؛ لأنه لا يُجمع بين النائب والمنوب عنه، كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾(٢).

واعترض على هذه العلة؛ لأنها لا تفيد في معرفة كلام العرب، ولو طُبِّقتْ هذه العلّة لكان الواجب أن يكون حذف الفعل لازمًا فيما قال عنه النحاة: إن حذف الفعل فيه جائز، كحذف الفعل من قولك: (زيدٌ) في جواب (من قرأَ؟). (٣)

(١) ينظر: التحفة المكية (ص/١٦٥، ١٦٦)، وينظر: البحث (ص/)، النص الأول.

(٢) سورة التوبة، من الآية (٦).

(٣) ينظر: التحفة المكية (ص/٢٠٠، ٢٠١)، وينظر: البحث (ص/)، النص الثاني.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد...

فمن خلال هذه الدراسة التحليلية للتعليل النحوي عند المقّري توصّل الباحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها ما يأتي:

١- رافق التعليلُ النحوَ في نشأته، ولم يكن في بدايته إلا وصفًا وتبريرًا للقاعدة النحوية، ومسوِّغًا لها، فهو لا يتعارض مع النص اللغوي، بل جعله النحاة في خدمة النص.

٢-اعتمد النحاة في استنباط العلل- في مرحلة النمو- على ما وقر في نفوسهم من سلامة ذوق العرب ورهافة حسهم.

٣-نضج التعليل حتى أصبح ملازمًا للحكم النحوي، وأُلِّفَت فيه كتب مستقلة، اهتم النحاة فيها بتقسيم العلل النحوية، وحصر أصولها ومصطلحاتها.

٤-الغُلُو في افتعال العلل النحوية لكل ظاهرة لغوية أدى إلى تشعب البحث النحوي، وتعقد دراسته تعقدًا لا فائدة منه لمن يتعلم اللغة، كما أدى إلى انقسام النحويين قسمين: مؤيد ومعارض.

٥- معارضة التعليل النحوي والطعن فيه ظاهرة قديمة وجدت قبل عصر ابن جني.

٦- من المعارضين للتعليل النحوي ابن حزم الأندلسي، وابن مضاء، وأبو حيان الأندلسي.

٧-لم يرفض ابن مضاء كل أنواع التعليل النحوي، وإنما أقرّ منها ما يفيد في فهم كلام العرب.

٨- ينبغي أن تنقسم دراستنا للتعليل النحوي قسمين: الأول: ما يفيد طالب العربية في فهمها، وهذا في مقام تعليم النحو للناشئة، والآخر ما يخدم الدرس اللغوي، ويفيد في معرفة حكمة العرب من ضبطها لكلامها، شريطة ألا يصل الأمر إلى المناقشات الجدلية المنطقية التي لا تمتّ للّغة بصلة.

٩- يرى المقّري أن ما ينسبه النحاة للعرب من تعليلات أمر مجانب للصواب، بل هو كذب على العرب، وهو في هذا يتفق مع ابن حزم وابن مضاء.

١١- يلوم المقّري النحويين على ما يذكرونه من التعليل بالاستثقال والنقل، والحذف، والتعويض، وغيرها من العلل، ويرى أن الأولى بهم أن يقفوا عند حدّ المسموع من العرب؛ لأنهم مقلِّدون، وهو في هذا يوافق أبا حيان.

١٢- يرى المقّري أن العرب لا يدركون هذه العلل التي يذكرها النحاة، ويؤكد ذلك بأنك لو سألت أفصحهم عن هذه العلل لقال: هكذا نطقت العرب. وكلامه قريب مما ذهب إليه ابن مضاء.

١٣- انتقض المقّري بعض العلل النحوية، وشكّك في صحتها؛ لأنها علل قاصرة ومُنْتَقَضَة؛ فالحكم النحوي لا يوجد عند وجودها في كل موضع، ولو كانت صحيحة لكانت مطردة، وهو في منهجه هذا يتفق مع ابن مضاء.

١٤- انتقاض المقّري للعلة النحوية لا يعني أنه ينكر الحكم النحوي الذي علّل النحاة له بهذه العلة، وإنما ينتقضها؛ ليثبت أنها علة قاصرة، وأن المرجع في الحكم النحوي للسماع، لا للتعليل النحوي.

١٥- اعتمد المقّري في منهجه في انتقاض العلل النحوية على الأسئلة والإشكالات التي يذكرها عقب ذكره للحكم النحوي وتعليل النحاة له؛ ليبن بها فساد هذه العلل، وعدم اطرادها.

١٦- يؤكد المقّري أن اللغة مرجعها السماع، فلو ذكرت العربُ ما يخالف قواعد النحاة وعللهم، لوجب علينا اتباع العرب.

١٧- يَقْبَل المقّري من التعليل النحوي كل ما يفيد في فهم كلام العرب، ويؤدي إلى ضبط كلامها، ويُعين طالب العربية في فهمها، ويرفض منه ما لا يؤدي هذا الغرض، وهو في هذا يتفق مع ابن مضاء الذي قال بوجوب حذف كل ما لا يفيد نطقًا من النحو.

١٨- طبّق المقّري المنهج الذي حدده لنفسه في قبول ورفض التعليل النحوي، فهو يقبل منه ما أفاد في فهم كلام العرب، ويرفض منه ما لا يفيد نطقًا.

١٩- من خلال النماذج التي عرضها الباحث تبين أن المقّري ممن يعارضون وينتقضون التعليل النحوي، وهو بهذا يوافق أصحاب هذا الاتجاه، كابن حزم، وابن مضاء، وأبي حيان- وإن لم يصرح بذلك-.

المصادر والمراجع

- أصول التّفكير النّحوي، الدكتور/ علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م.

- الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، فقه اللغة، البلاغة)، تأليف: الدكتور/ تمام حسان، عالم الكتب- القاهرة، ١٤٢٠ه/٢٠٠٠م.

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت.

- أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، د/محمد عيد ، عالم الكتب – القاهرة، ١٩٨٢م.

- الأعلام، لخير الدين محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط/١٥، ٢٠٠٢ م.

- الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، حققه وشرحه: د/ محمود فجال، دار القلم- دمشق، ١٤٠٩ ه/ ١٩٨٩ م.

- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط/ ٥، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان.

- تاريخ آداب اللّغة العربيّة، لجرجي زيدان، راجعها وعلق عليها الدكتور/ شوقي ضيف ، دار الهلال ، ١٩٥٧م .

- التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية، تأليف: أبي العباس شهاب الدين أحمد المقّري المالكي، تحقيق: أبي عبد العليم جمال عمراوي الجزائري، دار ابن حزم - بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠١٥م.

- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ/ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م.

- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، تحقيق: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة - بيروت، ط/١، ١٩٠٠م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د/ علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام - القاهرة ، ط/١، ١٤٢٨ هـ.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط/١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/٤ .

- دراسات في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي، دار غريب للطباعة – القاهرة، ١٩٨٠م.

- الرّد على النحاة، لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط/٢، ١٩٨٢م.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤ه/١٩٧٤م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق العلامة: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، ط/٢٠، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

- شرح ابن الناظم على الألفية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- شرح الرضي على الكافية، تأليف الشيخ/ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د/ يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، ١٣٩٥ه/ ١٩٧٥ م.

- شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط/١، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م.

- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٨ م.

- شرح المفصل، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، الأسدي الموصلي، حققه وقدم له: الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١م.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

- طبقات فحول الشعراء، لأبي عبد الله محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة.

- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- مصر ، ط/٢.

- العلة النحوية بين القدماء والمحدثين، د/ جمال نمر رباح، مجلة جامعة القدس للأبحاث – فلسطين، العدد (٤٢)، ٢٠١٧م.

- العلة النحوية عند علماء العربية، د/محمود كريم جاسم اللوخان، مجلة العلوم الإسلامية، العدد (١٨)، ٢٠١٨م.

- العلل التعليمية وتطبيقها، الأصول في النحو أنموذجًا، د/حيد جبار عيدان، مجلة كلية الآداب – جامعة الكوفة، العدد (٦)، ٢٠٠٧م.

- فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية، مطبعة الأزهر- مصر، ١٣٦٧ه/١٩٤٨م.

- الكتاب، لسيبويه ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/٣، ١٤٠٨ ه/ ١٩٨٨م.

- اللّامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط/٢، ١٤٠٥ه/ ١٩٨٥م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، تحقيق: د/ عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط/١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن على بن منظور الأنصاري الإفريقي، دار صادر – بيروت، ط/٣، ١٤١٤هـ.

- متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليها د/ عبد اللطيف بن محمد الخطيب، دار العروبة- الكويت، ط/١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

- المدارس النحوية، د/ خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٦م.

- المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة، ط/١.

- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د/ عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، ط/١، ١٩٦٨م.

- المسالك والممالك لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢ م.

- معجم البلدان، لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي- دار صادر، بيروت، ط/٢، ١٩٩٥ م.

- المفصل في تاريخ النحو العربي، د/ محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة – بيروت- لبنان، ط/١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، معهد

البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط/١، ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م.

- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد، تحقيق أ.د/: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.

- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، د/ جعفر نايف عبابنة، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان، ١٩٨٤م.

- الممتع الكبير في التصريف، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، ط/١، ١٩٩٦م.

- من أعلام البصرة ، سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، د/ صاحب أبو جناح ، دار الحرية للطباعة- بغداد، ١٩٧٤م.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، أضواء السلف، ١٩٤٧م.

- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، تحقيق: الدكتور/ محمد محمد أمين، تقديم: الدكتور/ سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر.

- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم، جمع

وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، وآخرين، مجلة الحكمة، مانشستر – بريطانيا، ط/١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

- موقف النحويين العرب من التعليل النحوي حتى القرن السادس الهجري، د/ سامي عوض، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية- سوريا، المجلد (٣٦)، العدد (٥)، ٢٠١٤م.

- نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، د/ أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤ه/١٩٨٤م.

-النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، د/ مازن المبارك ، ط/٣، دار الفكر- بيروت، ١٩٧٤م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار- الزرقاء - الأردن، ط/٣، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.

- نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، تأليف/ سعيد الأفغاني، دار الفكر- بيروت، ط/٢، ١٣٨٩ه/١٩٦٩م.